



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2016-2014

تحديث



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016 - 2014 تحديث



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ و الطبع (2014) محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

تاريخ النشر ديسمبر 2014

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق بريد: 1855

الدوحة، قطر

www.mdps.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً للأغراض غير التجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الوزارة لا تتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 15 نوفمبر 2014.

تقديم

يتضمن هذا العدد من تقرير "الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2016" مراجعة التحليل الوارد في اصدار شهر يونيو من العام الجاري وتوسيعاً لنطاقه ليشمل عام 2016.

يتوقع التقرير تحقيق نمو اقتصادي قوي خلال الفترة 2014-2016، ويؤكد التقييم هنا بصورة عامة على المنظور الذي ورد في اصدار شهر يونيو من هذا العام، والذي يفيد بأن القطاع غير الهيدروكربوني، وفي طليعته قطاعي الخدمات والبناء، سيبقى مسؤولاً عن الجزء الأكبر من نمو الاقتصاد، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط في المستقبل المنظور.

لقد شهد الربع الثالث من عام 2014 ارتفاعاً في معدل تضخم أسعار المستهلك كما كان متوقعاً، غير أن التضخم المعتدل المسجل في النصف الأول من العام الجاري سيحد من المتوسط العام لمعدل التضخم لهذه السنة. ومن المرجح أن يرتفع التضخم بشكل تدريجي عامي 2015 و2016. فعلى الرغم من ضعف أسعار السلع العالمية، سيواصل النمو السكاني ممارسة الضغط على الخدمات المحلية التي لا يمكن استيرادها، لاسيما الإيجارات السكنية. ومن المتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة، فيما يُستبعد أن يشكل أي تهديد للاستقرار الاقتصادي الكلي.

وعلى صعيد المالية العامة، وفي حين يبدو مؤكداً تحقيق فائض إجمالي في الموازنة عام 2014، إلا أنه من المحتمل أن ينخفض

الفائض في فترة التوقع نتيجة النمو الكبير في الإنفاق واحتمال انخفاض الإيرادات المرتبطة بالقطاع الهيدروكربوني. فقد كانت إيرادات النفط والغاز المتحققة في النصف الأول من السنة المالية أقل من حصيلة إيرادات النصف الأول من السنوات السابقة.

ومن الممكن أن تؤدي الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط، إن استمرت أو ازدادت، إلى أثر سلبي أساسي على الاتفاق الاقتصادية في المدى المتوسط. بيد أن المرونة المالية الكبيرة التي تمتلكها الدولة ستخفف من أثر انخفاض أسعار النفط و الإيرادات العامة المرتبطة به على الاقتصاد الحقيقي في المدى القريب.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير ما كان ليصدر النور لولا التعاون المثمر مع أجهزة الدولة الأخرى. لذلك فإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر كل من مصرف قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة المالية على تعاونهم المستمر في توفير المعلومات والبيانات اللازمة. كما أتقدم بشكر خاص إلى إدارة تنظيم المشاريع الحكومية في وزارة المالية التي أعدت الاطار الخاص بإدارة الاستثمار العام في دولة قطر.

د. صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

ديسمبر 2014

شكر وتقدير

وساهمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة حسن محمد العمادي، بتقديم البيانات والإمداد والمشورة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة طرفة سعد الزراع. ودقق جونathan أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان. وساهم في العمل كل من زياد عبد الرحمن وكريستيان هيدينغ والدكتور عيسى إبراهيم وسيلفي معلوف وتاديوس ماليزا والدكتور أسامة نجوم. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من حصة أحمد العسيري ونور الكواري وهيا السميطي.

قائمة المحتويات

تقديم iii

شكر وتقدير iv

قطر: نظرة على آخر المستجدات 1

- النمو الاقتصادي - قوي، يقوده القطاع غير الهيدروكربوني 1
- التضخم - معتدل، مع ارتفاع تدريجي 1
- موقف الموازنة العامة - فائض مريح ولكنه متراجع 1
- الميزان الخارجي - يحقق فائضًا، لكنه سيتراجع تدريجيًا 2
- المخاطر المحيطة بالاتفاق الاقتصادية - الضغوط من انخفاض أسعار النفط توازنها المرونة المالية 2

الجزء الأول - الآفاق الاقتصادية للفترة 2014-2016 3

- تحديث التوقعات الاقتصادية 3
- الاتفاق الاقتصادية 4
- التوقعات التوافقية - الناتج المحلي الاجمالي والتضخم 7
- توقعات أسواق الطاقة والسلع 9
- آفاق الاقتصاد العالمي 13

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2014 15

- النمو الاقتصادي 15
- الأسعار وأسواق الأصول 17
- عرض النقد والائتمان 20
- حسابات المالية العامة 22
- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات 25

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية 27

الإطارات

- الإطار 1.1 منهجية التوقع والافتراضات 4
- الإطار 1-2: تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» يتوقع مخاطر سلبية متزايدة 13
- الإطار 1-3: أسعار التعادل للنفط في المنطقة 14
- الإطار 2-1: مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 16
- الإطار 2-2: عناصر التنويع الاقتصادي 18
- الإطار 2-3: الإيرادات الحكومية الأخرى 22
- الإطار 2-4: إدارة الاستثمارات العامة 23

الجداول

- قطر - نظرة على الآفاق الاقتصادية للفترة 2014-2016 1
- الجدول 1.1: آخر التوقعات للمؤشرات الرئيسية لدولة قطر 3
- جدول 2.1 : استطلاع التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر، لغاية 15 نوفمبر 2014 8
- الجدول 3.1: التوقعات المختلفة لأسعار النفط والغاز ، لغاية 13 نوفمبر 2014 12

الأشكال

- الشكل 1-1: تحديث التوقعات الاقتصادية لدولة قطر 3
- الشكل 1-2: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية) 4
- الشكل 1-3: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%) 5
- الشكل 1-4: النمو القطاعي في الاقتصاد، بالأسعار الثابتة لعام 2004 (%) 5
- الشكل 5.1: سعر التعادل للنفط 6
- شكل 6.1: التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 7
- الشكل 1-7: التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) 8
- الشكل 1-8: التقديرات التوافقية لمعدل تضخم أسعار المستهلك (%) 8
- الشكل 1-9: المتوسط اليومي لسعر النفط الخام للتسليم الفوري، دولار للبرميل 9
- الشكل 1-10: متوسط سعر النفط الخام (دولار للبرميل) 9
- الشكل 1-11: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالميًا (مليون برميل يوميًا) 10
- الشكل 1-12: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100) 10
- الشكل 1-13: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 10
- الشكل 1-14: أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) 10
- الشكل 1-15: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: التسليم الفوري وعقود التسليم التجل 11
- الشكل 1-16: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005=100) 13
- الشكل 1-17: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عالميًا (%) 13
- الشكل 1-18: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إقليميًا (%) 14
- الشكل 1-19: توقعات معدل التضخم السنوي إقليميًا (%) 14
- الشكل 2-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%) 15
- الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني (%) 15
- الشكل 2-3: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية) 16
- الشكل 2-4: نمو الخدمات (%) 16
- الشكل 2-5: إجمالي عدد السكان (مليون) 17
- الشكل 2-6: نمو قطاع البناء (%) 17
- الشكل 2-7: نمو الصناعات التحويلية (%) 17
- الشكل 2-8: حصة القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) 17
- الشكل 2-9: معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %) 17
- الشكل 2-10: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 19
- الشكل 2-11: نمو مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي، %) 19
- الشكل 2-12: مؤشر البورصة القطرية ومؤشر "S&P Global 100" (تغير سنوي، %) 19
- الشكل 2-13: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر "S&P Global 100" (تغير سنوي، %) 19

- الشكل 2-14 : مؤشر مصرف قطر المركزي لأسعار العقارات 20
- الشكل 2-15 : عرض النقد (M2) 20
- الشكل 2-16 : المساهمة في نمو عرض النقد (نقطة مئوية) 20
- الشكل 2-17 : المساهمة في نمو الائتمان المحلي (نقطة مئوية) 21
- الشكل 2-18 : نمو قروض البنوك التجارية إلى القطاع الخاص (تغير سنوي، %) 21
- الشكل 2-19 : الإقراض إلى الشركات الخاصة في القطاعات الرئيسية (مليار ريال) 21
- الشكل 2-20 : ميزان الودائع والقروض للقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد (مليار ريال) 22
- الشكل 2-21 : إجمالي الإيرادات الحكومية (مليار ريال) 22
- الشكل 2-22 : نمو الإنفاق العام (%) 23
- الشكل 2-23 : الميزان المالي، النفقات والإيرادات (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) 23
- الشكل 2-24 : إيرادات الموازنة، الفعلية والمقررة في الموازنة لنصف السنة المالية 2015/2014 (مليار ريال) 24
- الشكل 2-25 : إيرادات الموازنة، الفعلي للنصف الأول من السنة المالية (مليار ريال) 24
- الشكل 2-26 : إنفاق الموازنة، الفعلي والمقرر في الموازنة لنصف السنة المالية 2015/2014 (مليار ريال) 24
- الشكل 2-27 : إنفاق الموازنة، الفعلي للنصف الأول من السنة المالية (مليار ريال) 25
- الشكل 2-28 : الميزان الإجمالي الفعلي في النصف الأول من السنة المالية (مليار ريال) 25
- الشكل 2-29 : عناصر الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 25
- الشكل 2-30 : احتياطات النقد الأجنبي (مليار ريال) 25

قطر: نظرة على آخر المستجدات

السابقة نتيجة لتراجع الإنتاج من حقول النفط القديمة والتوقف في بعض محطات الغاز الطبيعي المسال الرئيسية لإجراء الصيانة. وسجل الاقتصاد بالقيم الاسمية نموًا بمعدل 5.2% في النصف الأول من العام، وهو معدل أبطأ من السنوات السابقة نتيجة تراجع شروط التبادل التجاري بفعل تراجع أسعار النفط العالمية.

التضخم - معتدل، مع ارتفاع تدريجي

يُتوقع أن يسجل التضخم السنوي -مقاسًا بالتغير في مؤشر أسعار المستهلك- معدلًا قدره 3.0% في المتوسط عام 2014، ليرتفع إلى 3.5% عام 2015 و3.7% عام 2016. فمن المنتظر أن تشتد مصادر الضغوط التضخمية المحلية خلال فترة التوقع مع ازدياد الطلب المحلي، لكن آفاق التضخم العالمية المواتية ستحد من تأثيرها. وبلغ معدل التضخم السنوي 3.0% على مدى الاثني عشر شهرًا حتى شهر أكتوبر 2014، ويستمر التضخم الشهري على وتيرته المرتفعة مدفوعًا بمجموعة الإيجارات والمرافق وخدمات المسكن المرتبطة بها، والتي ارتفعت معدل تضخمها إلى 8.1% في شهر أكتوبر كتغير سنوي ليصل إلى أسرع معدلاته منذ نهاية عام 2009. وغابت الضغوط التضخمية المستوردة بسبب اعتدال أسعار الأغذية والسلع العالمية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

موقف الموازنة العامة - فائض مريح ولكنه متراجع

من المتوقع أن تستمر الموازنة العامة بتحقيق فائض خلال السنوات المشمولة بالتقييم 2014-2016. لكنه من المنتظر ان ينخفض هذا الفائض مع تسارع تنفيذ برنامج الاستثمار العام، و تراجع الإيرادات الهيدروكربونية و الدخل الاستثماري المحول من شركة قطر للبترول.

النمو الاقتصادي - قوي، يقوده القطاع غير الهيدروكربوني

يؤكد هذا التقرير على التوقعات الواردة في اصدار شهر يونيو من تقرير «الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر» ويتوقع تسجيل نمو اقتصادي قوي خلال فترة التوقع (حتى عام 2016)، وسيحافظ النمو المرتفع في الأنشطة غير الهيدروكربونية على قيادته للزخم الاقتصادي العام، مدفوعًا بالإنفاق الاستثماري و السياسة المالية التوسعية والنمو السكاني. وتمثل الخدمات المساهم الأكبر في النمو، يليها قطاع البناء. وعلى الرغم من أن ثبات إنتاج الغاز وتراجع الناتج النفطي سيشكل عبئًا على النمو الاجمالي عام 2014، من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي عامي 2015-2016 مع بدء الإنتاج من حقل غاز برزان عام 2015. ومن المتوقع أن يشكل الاقتصاد غير الهيدروكربوني أكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي عام 2015، وذلك في سابقة هي الأولى منذ عام 2009. عندما تراجعت اسعار النفط الى مستويات منخفضة.

حقق اقتصاد دولة قطر نموًا بمعدل 5.9% كتغير سنوي بالقيم الحقيقية (الكمية) في النصف الأول من عام 2014. وجاء تباطؤ النمو عن السنوات

قطر - نظرة على الآفاق الاقتصادية للفترة 2014 - 2016

| 2016 | 2015 | 2014 | |
|------|------|------|---|
| 7.5 | 7.7 | 6.3 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) |
| 8.0 | 6.7 | 6.5 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) |
| 3.7 | 3.5 | 3.0 | معدل تضخم أسعار المستهلك (%) |
| 4.7 | 8.7 | 12.9 | فائض الموازنة العامة (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي |
| 16.0 | 19.5 | 24.8 | فائض الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي |

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

فقد انخفضت إيرادات النفط والغاز في النصف الأول من السنة المالية الحالية (من أبريل حتى سبتمبر) عن نتائج النصف الأول من السنوات السابقة، بفعل تراجع الانتاج من حقوق النفط القديمة والتوقف في بعض محطات إنتاج الغاز الطبيعي المسال بسبب أعمال الصيانة.

الميزان الخارجي - يحقق فائضًا، لكنه سيتراجع تدريجيًا

يُتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات خلال فترة التوقع، لكنه سيبقى كبيرًا، وذلك بفعل عوامل أساسية هي انخفاض إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وزيادة الواردات (نتيجة ارتفاع الطلب المحلي) وارتفاع تحويلات العاملين الأجانب (بالتوازي مع النمو المتوقع في عدد السكان الوافدين).

وحققت دولة قطر فائضًا تجاريًا كبيرًا في النصف الأول من عام 2014 بلغت نسبته 52% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكنه ظل أدنى بعض الشيء من حصيلة النصف الأول من عام 2013. وتواصلت الصادرات السلعية ارتفاعها يقابلها نمو في الواردات، وبخاصة الآلات ومعدات النقل ومواد مصنعة متفرقة. وقد أدى هذا الاتجاه، إضافة إلى استمرار الزيادة في واردات الخدمات والتحويلات المالية للعمالة الوافدة للخارج، إلى انخفاض طفيف في الحساب الجاري، وذلك بالمقارنة بذات الفترة من عام 2013، ليبلغ 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية - الضغوط من انخفاض أسعار النفط توازنها المرونة المالية

إن الآفاق الاقتصادية للفترة 2014-2016 مواتية عمومًا، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط قد يمثل عامل الخطر الخارجي الأساسي إذا استمر لفترة طويلة أو ازدادت حدته، إلا أن قدر المرونة المالية الكبيرة المتوفرة للدولة من شأنها على الأرجح أن تحمي الاقتصاد بصورة عامة من أثر ذلك العامل.

وتتعلق المخاطر المحلية بصورة أساسية بحجم وتعقد محفظة مشاريع البنية التحتية المخطط لها في دولة قطر، إذ أن زيادة الإنفاق بدرجة كبيرة في فترة قصيرة من الزمن قد يغذي الضغوط التضخمية المحلية ويرفع تكاليف المشاريع.

الجزء الأول – الآفاق الاقتصادية للفترة 2014-2016

من المتوقع تسجيل نمو اقتصادي قوى في الفترة بين عامي 2014 و2016، حيث سيستمر النمو المرتفع في الأنشطة غير الهيدروكربونية في قيادته للزخم الاقتصادي الكلي، مدفوعًا بالإنفاق الاستثماري والنمو السكاني. ومن المنتظر ان يشكل القطاع غير الهيدروكربوني أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحلول عام 2015. وعلى الرغم من أن ثبات إنتاج الغاز مع تراجع إنتاج النفط سيشكل عبئًا على النمو الإجمالي لعام 2014، فإنه من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي عامي 2015 و2016 مع بدء الإنتاج من حقل غاز برزان عام 2015.

لقد ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك في الربع الثالث من عام 2014 كما كان متوقعًا في اصدار شهر يونيو من تقرير الآفاق الاقتصادية، لكن معدلات التضخم المعتدلة في النصف الأول من العام الجاري ستحدّ من المتوسط العام لمعدل التضخم خلال السنة، وسوف يساعد تراجع معدلات التضخم العالمية بالترافق مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي في الآونة الاخيرة في التخفيف من اثر مصادر الضغوط التضخمية المحلية في المدى القريب. ومع ذلك من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجيًا عامي 2015 و2016، مع استمرار مصادر الضغوط التضخمية المحلية على قوتها واتجاه الأسعار العالمية إلى الاستقرار ببطء.

ومن المتوقع أن يستمر الفائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2016، على الرغم من انخفاضه على خلفية ارتفاع الطلب المحلي، وهو ما سينعكس بدوره في زيادة الواردات، وانخفاض عائدات الصادرات الهيدروكربونية. وفي حين أنه من المؤكد تحقيق فائض مالي إجمالي في الموازنة عام 2014، فإنه من المتوقع أن يتراجع هذا الفائض خلال فترة التوقع نتيجة النمو الكبير في الإنفاق و انخفاض الإيرادات المرتبطة بالقطاع الهيدروكربوني.

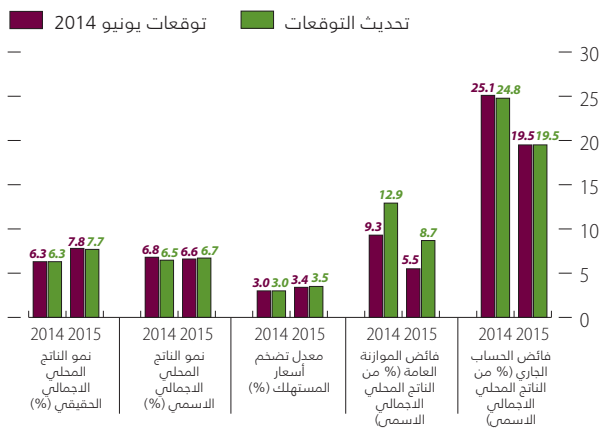
ومن شأن الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط، إن استمرت أو ازدادت حدتها، أن تشكل خطرا سلبيا أساسيا على الآفاق الاقتصادية. بيد أن المرونة المالية الكبيرة التي تمتلكها الدولة ستخفف من أثر تلك الانخفاضات في اسعار النفط على كل من الانفاق العام و الاقتصاد الحقيقي في المدى القريب.

تحديث التوقعات الاقتصادية

في أكتوبر 2014) ومن البنك الدولي، والتي تشكل أساس افتراضات أسعار النفط لهذا التقرير، مازالت الى حد كبير في نطاق التوقعات المستخدمة في نشرة يونيو من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» بصورة عامة. وتفيد هذه التوقعات بأن أسعار النفط ستنجح إلى التعافي عامي 2015 و2016 بالمقارنة بمستوياتها الحالية (أواسط نوفمبر). ويلخص الإطار (1-1) منهجية التوقع و الافتراضات المستخدمة في هذا التقرير. ويتطرق الجزء الخاص بمخاطر الآفاق الاقتصادية لمناقشة المرونة المالية التي قد تتوفر لاستيعاب اثر انخفاض أسعار النفط.

يقدم الجدول 1-1 ملخصًا لأحدث توقعات السيناريو الاساسي للمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في فترة التوقع، والتي تمتد لتشمل عام 2016. يقارن الشكل 1-1 التوقعات الحالية مع تلك الواردة في اصدار يونيو 2014 من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر». وقد حافظ هذا الاصدار من التقرير في احدث توقعاته بصورة عامة على توقعات شهر يونيو الماضي، حيث ان البيانات الفعلية الاخيرة و التطورات اللاحقة منذ يونيو 2014 قد أكدت على صحتها إلى حد بعيد. ولعل التعديل الوحيد يتمثل في رفع التوقعات الخاصة بفائض الموازنة العامة و الذي يعكس ارتفاع الدخل الاستثماري المحول من شركة قطر للبترول عما كان متوقعًا. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط بحدّة في الأشهر الماضية، فإن التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي في تقريره عن «آفاق الاقتصاد العالمي» (الصادر

الشكل 1-1: تحديث التوقعات الاقتصادية لدولة قطر



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الجدول 1-1: آخر التوقعات للمؤشرات الرئيسية لدولة قطر

| 2016 | 2015 | 2014 | |
|------|------|------|---|
| 7.5 | 7.7 | 6.3 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) |
| 8.0 | 6.7 | 6.5 | نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) |
| 3.7 | 3.5 | 3.0 | تضخم أسعار المستهلك (%) |
| 4.7 | 8.7 | 12.9 | فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) |
| 16.0 | 19.5 | 24.8 | فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) |

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الإطار 1.1 منهجية التوقع والافتراضات

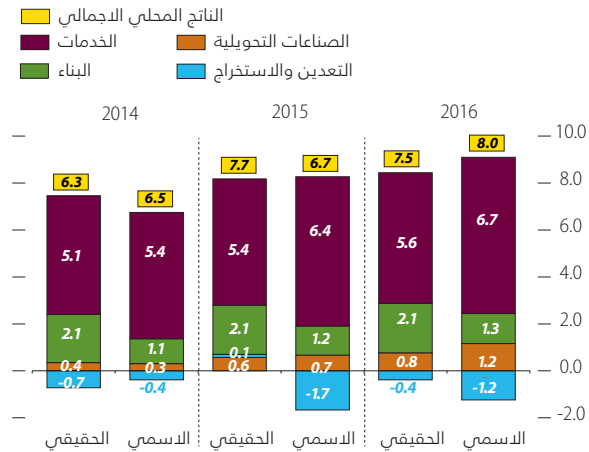
جرى استخلاص توقعات تقرير "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر" من خلال إطار رقمي متسق داخليًا للاقتصاد القطري يستند إلى علاقات محاسبية اقتصادية قياسية، ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مساويًا لمجموع استخدامات الأموال. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار بالنتائج المعروفة عن عام 2013 والنصف الأول من عام 2014، والبيانات المعدلة لعامي 2011 و2012. وتضمن إصدار يونيو 2014 من هذا التقرير التوقعات حتى عام 2015، بينما تم تمديد فترة التوقع في هذا التقرير حتى عام 2016. تستند افتراضات التوقع الأساسية (الجدول في الإطار) إلى طيف واسع من المصادر. فمثلًا تستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة من مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج وآفاق الموازنة إلى معلومات من وزارة المالية. وتعتمد البيانات بشأن السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية على الاتجاهات الفعلية السابقة لإيرادات ونفقات وتمويل الحكومة، بعد أن جرى تعديلها استنادًا إلى المعلومات عن التباين المستقبلي المحتمل عن الاتجاهات والأنماط القائمة. وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية إلى توقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات البنك الدولي.

الجدول في الإطار: افتراضات التوقع

| 2016 | 2015 | 2014 | |
|------------------------|--------|--------|--|
| دولة قطر | | | |
| 0.75 | 0.75 | 0.75 | أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي (%) |
| 3.64 | 3.64 | 3.64 | سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار |
| 286.08 | 257.25 | 231.28 | إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري) |
| 210.54 | 189.46 | 170.80 | الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري) |
| 75.54 | 67.79 | 60.48 | الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري) |
| البيئة الخارجية | | | |
| 4.00 | 3.80 | 3.30 | النمو العالمي (%) |
| 0.70 | 0.70 | 0.35 | سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر |
| 97.0 | 97.5 | 102.1 | سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل |
| 15.40 | 15.80 | 16.50 | سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية |

(أ): تقديرات أولية أو أرقام فعلية.
المصدر: البيانات مجمعة من مصادر مختلفة من ضمنها مصرف قطر المركزي، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الشكل 2-1: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)



وبطول عام 2015، سيشكل القطاع غير الهيدروكربوني أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وستستمر حصته في الارتفاع خلال عام 2016 (الشكل 2-1)، حيث تستفيد الخدمات المالية وخدمات العقارية وخدمات النقل والمواصلات وخدمات الأعمال جميعها من مشاريع التطوير العقاري ومشاريع البنية التحتية الضخمة. ويُتوقع أيضاً أن يزداد الطلب على خدمات التجارة والفندقة على نحو جيد بالتوازي مع النمو المتوقع في عدد السكان وارتفاع أعداد الزائرين إلى دولة قطر. ومن المتوقع كذلك أن تنمو الخدمات الحكومية لتتناسب بصفة عامة مع النمو السكاني والنمو في الاقتصاد غير الهيدروكربوني.

الآفاق الاقتصادية النشاط الاقتصادي الحقيقي

يُتوقع أن يظل النمو الاقتصادي، محسوبا بالأسعار الثابتة لعام 2004، قويا عام 2014 عند 6.3%، ليترفع إلى 7.7% في عام 2015 و7.5% في عام 2016. فمن المتوقع أن يستمر النمو المرتفع في الأنشطة غير الهيدروكربونية (وهي الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع إنتاج مواد النفط والغاز للقيمة وغيره من أنشطة التعدين و الاستخراج الأخرى) في قيادة زخم النمو الإجمالي في فترة التوقع. وفي 2015-2016، سيعزز النمو القوي المتواصل في الأنشطة غير الهيدروكربونية بفعل دخول حقل برزان مرحلة الإنتاج تدريجياً بحلول عام 2015، ما من شأنه أيضاً دعم النمو في الصناعات التحويلية المرتبطة به. ومن المنتظر أن يتراجع ناتج القطاع الهيدروكربوني (التعدين و الاستخراج) في عام 2014 بنسبة 1.8%، وسيعود هذا التراجع في معظمه إلى انخفاض الإنتاج من حقول النفط القديمة. أما ناتج الغاز، فيُتوقع أن يبقى مستقراً بصفة عامة عام 2014، بعد وصوله إلى كامل طاقته الانتاجية عام 2013. إلا أن الناتج الهيدروكربوني سيرتفع في عام 2015 بنسبة متواضعة تبلغ 0.3%، حيث سيجاوز الارتفاع في إنتاج الغاز مع بدء الإنتاج من حقل برزان الانخفاض المتوقع في الناتج النفطي، بيد أن هذا الدافع للنمو في القطاع الهيدروكربوني سيكون مؤقتاً، وسيعاود ناتج القطاع الهيدروكربوني الانخفاض عام 2016، بسبب استمرار انخفاض الإنتاج النفطي بمعدلات أعلى. وسيستمر كل من الإنفاق الاستثماري القوي، و السياسة المالية التوسعية، والنمو السكاني في دعم النمو القوي متمس القاعدة في الاقتصاد غير الهيدروكربوني، ليبقى قطاع الخدمات المساهم الأكبر في النمو، يليه قطاع البناء (الشكل 2-1).

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2014 - 2016

وبعد تباطؤ النمو في ناتج قطاع الصناعات التحويلية عامي 2013 و2014، ستعاود معدلات نمو القطاع ارتفاعها بعض الشيء عام 2015، وتواصل ارتفاعها عام 2016 (انظر الشكل 1-4)، ويقود هذا الانتعاش بصورة أساسية التوسع المقرر في الطاقة الإنتاجية لتكرير المشتقات الهيدروكربونية و البتروكيماويات، مدعوماً بتوفر المواد الأولية من حقل برزان. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يشجع نمو الطلب من أنشطة البناء على الاسمنت والمعادن بعض الاستثمار في طاقات إنتاجية إضافية، الأمر الذي من شأنه تعزيز النمو في قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

يتأثر معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بتقلبات أسعار المنتجات الهيدروكربونية التي تتحدد في الأسواق الدولية، إذ يؤدي ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية إلى زيادة معدل نمو الناتج الاسمي قياساً بنمو الناتج الحقيقي، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض الأسعار.

و على الرغم من النمو القوي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإنه من المرجح أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قليلاً ، وذلك من 6.8% في عام 2013 إلى 6.5% في عام 2014 ، و إلى 6.7% في عام 2015، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى توقع انخفاض أسعار الهيدروكربون. وفي عام 2016، من المرجح أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 8.0% على خلفية النمو الاسمي القوي في الأنشطة غير الهيدروكربونية ، مدعوماً باستقرار أسعار المواد الهيدروكربونية.

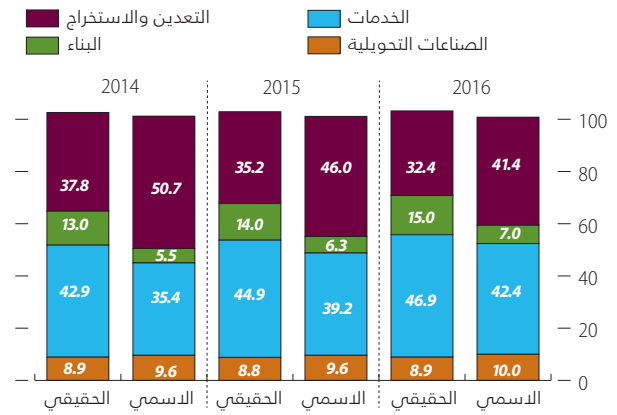
التضخم

من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوي -مقاساً بالتغير في مؤشر أسعار المستهلك- نحو 3.0% عام 2014، ليرتفع تدريجياً إلى 3.5% عام 2015 ، ثم إلى 3.7% عام 2016. فمن المنتظر أن ترتفع مصادر الضغوط التضخمية المحلية خلال فترة التوقع مع نمو الطلب المحلي. ومن شأن النمو القوي في الطلب المحلي أن يرفع أسعار السلع والخدمات التي من الصعب استيرادها كالإيجارات، وبخاصة لشرائح السكن الاقتصادي والمتوسط ،حيث يكون العرض المتاح أقل عادةً في تلك الشرائح. إلا أن تراجع الاسعار العالمية والارتفاع الأخير في سعر صرف الدولار الأمريكي من شأنه ان يحد من اثار مصادر الضغوط التضخمية المحلية في المدى القريب، ما يجعل معدل التضخم العام قيد السيطرة. لكن من المنتظر أن يتلاشى تدريجياً تأثير البيئة الخارجية المواتية للأسعار مع اتجاه الأسعار العالمية للبضائع و السلع إلى الاستقرار ببطء خلال فترة التوقع.

و بالرغم من ان مخاطر تسارع معدل التضخم تبدو تحت السيطرة في اللحظة الراهنة، إلا ان الضغوط التضخمية لأسعار المستهلك قد ترتفع إذا تسارع التضخم القادم من الخارج بسرعة أكبر مما هو متوقع حالياً. وإذا تعرض إمداد السلع العالمية لصدمة أو انخفض سعر الدولار الأمريكي أو انتعش الطلب العالمي على نحو غير متوقع فمن شأن ذلك أن يضيف المزيد من الضغوط على الأسعار المحلية.

علو على ذلك، من المنتظر أن يساهم مطار حمد الدولي الجديد، بعد بدء عمليات نقل الركاب والشحن معاً، في تعزيز جملة من خدمات النقل والإمداد والخدمات المرتبطة بها.

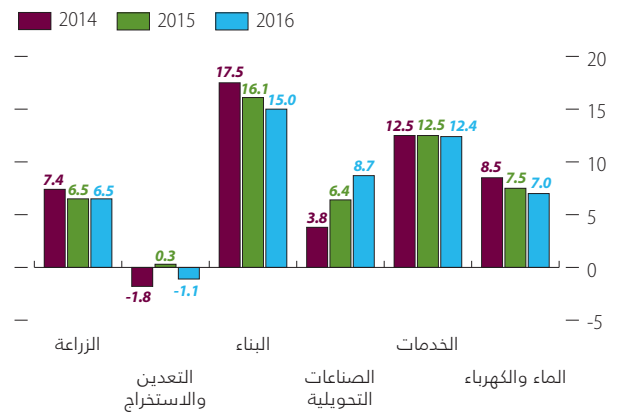
الشكل 3-1: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسوم الاستيراد والماء والكهرباء غير المبينة في الشكل.

وعلى غرار النصف الأول من عام 2014، من المتوقع أن يبقى نشاط البناء صاحب النمو الأقوى بين كافة القطاعات الاقتصادية خلال فترة التوقع (الشكل 1-4)، حيث سيستمر في استفادته من انطلاق مشاريع الاستثمار العامة المخططة، ويشمل ذلك شق الطرق الداخلية والسريعة، ومترو وسكة حديد الدوحة، وشبكات الصرف الصحي، وبناء مراكز صحية ومنشآت تعليمية جديدة. كما ستتسارع عمليات تشييد الملاعب الرياضية والبنى التحتية المرتبطة بكأس العالم لكرة القدم 2022. و سيشكل نشاط البناء للقطاع الخاص، و الذي يتركز بصفة أساسية في ميادين التطوير العقاري السكني والتجاري، بما في ذلك مراكز التسوق الجديدة والفنادق ومسكن العمال، داعماً للنمو في هذا القطاع.

الشكل 4-1: النمو القطاعي في الاقتصاد، بالأسعار الثابتة لعام 2004 (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

توقعات المالية العامة

يُتوقع أن يبقى الفائض المالي العام قوياً عام 2014 ليقرب من 13% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، وهو ما ينخفض قليلاً عن محصلة عام 2013، ومن المرجح أن يستمر انخفاض هذا الفائض خلال فترة التوقع (انظر الجدول 1-1). (توضع التقديرات والتوقعات المالية على أساس السنة الميلادية، بينما تقدم وزارة المالية بياناتها على أساس السنة المالية -من أبريل حتى مارس). وسيحدث هذا التراجع كمحصلة لعاملين هما نمو الإنفاق (الاستثماري والجاري) مع تسارع تنفيذ برنامج الاستثمار العام، وانخفاض الإيرادات الهيدروكربونية (نتيجة تراجع الإنتاج من حقول النفط القديمة وانخفاض أسعاره).

علو على ذلك، فإن الدعم القوي لفائض الموازنة العامة الناجم عن تحويل دخل استثماري كبير من شركة قطر للبترول عامي 2013 و2014 (الإطار 2-4 في اصدار يونيو من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر») مرشح للانخفاض تدريجياً في ما تبقى من فترة التوقع. وسيحدث ذلك الانخفاض مع استمرار تراجع العائدات الهيدروكربونية وارتفاع إنفاق شركة قطر للبترول عامي 2015 و2016 نتيجة للاستثمار في تطوير حقول النفط القديمة.

ويقابل التراجع في الفائض المالي العام زيادة متوقعة في عجز الموازنة الغير الهيدروكربونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، إلى ما يقرب من 10.9% و13.1% عامي 2015 و2016، بعد أن بلغ 8.8% عام 2014. وبالمثل، من المتوقع أن يزداد العجز ايضا كنسبة إلى الناتج المحلي الغير الهيدروكربوني مما يقترب من 18% في عام 2014 إلى نحو 20.2% في عام 2015 و22.3% في عام 2016. وتشير الزيادة في هذه النسبة إلى انتهاج سياسة مالية توسعية على مدار السنتين المقبلتين، ما من شأنه دعم النمو في الاقتصاد الغير الهيدروكربوني.

ميزان المدفوعات

من المنتظر أن يتراجع فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات خلال فترة التوقع، لكنه سيبقى كبيراً (انظر الجدول 1-1)، وذلك بفعل مجموعة من العوامل أساسية، و التي تتضمن انخفاض إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وزيادة الواردات (نتيجة ارتفاع الطلب المحلي) وارتفاع تحويلات العاملين الأجانب (بالتوازي مع النمو المتوقع في عدد السكان الوافدين).

ولما كان الجزء الأكبر من فائض الحساب الجاري يعاد تدويره في الخارج على شكل استثمارات خارجية، سيبقى فائض الحساب الجاري أعلى بكثير من الفائض الاجمالي في ميزان المدفوعات. وبشكل هذا الفائض الإجمالي داعماً لمركز احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي، وبالتالي، من المتوقع ان تبقى تغطية الاحتياطيات الأجنبية قوية، لتتجاوز بسهولة ما يعادل الإنفاق على 6 أشهر من اجمالي واردات السلع والخدمات.

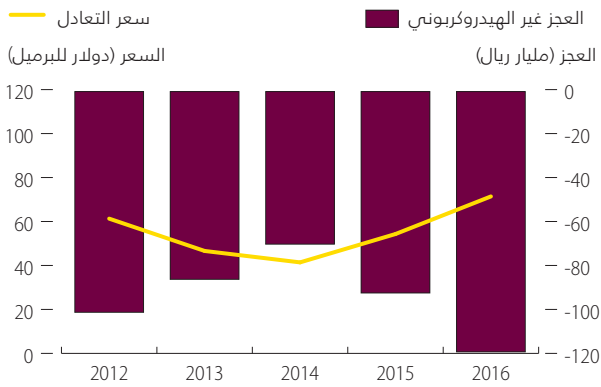
المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية

لا تزال الآفاق الاقتصادية للفترة 2014-2016 مواتية عموماً، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط قد يمثل عامل الخطر الخارجي الأساسي إذا استمر لفترة

طويلة، إلا أن قدر المرونة المالية المتوفرة للدولة من شأنها على الأرجح أن تحمي الاقتصاد بصورة عامة من أثر ذلك العامل.

ولتحديد مدى المرونة المالية المتوفرة ثمة مقياس مفيد هو سعر «التعادل» للنفط (انظر ايضا الاطار 1-3 فيما يلي)، وهو السعر الذي يولد ما يكفي من الإيرادات الهيدروكربونية لتمويل العجز في الموازنة الغير الهيدروكربونية، وذلك اخذاً في الاعتبار مستوى معين من الناتج الهيدروكربوني، والإنفاق الحكومي وإيرادات الموازنة غير الهيدروكربونية (بما فيها الدخل الاستثماري من شركة قطر للبترول). وتشير تقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر»، التي تفترض ارتباطاً كاملاً لإيرادات الغاز بأسعار النفط، إلى أن سعر التعادل يبلغ 42 دولار في عام 2014 و55 دولار في عام 2015 (الشكل 1-5)، ومن شأن هذه المستويات لسعر التعادل أن تؤمن حماية كبيرة حتى من أسعار السوق المسجلة في أواسط نوفمبر 2014. إن هذه التقديرات المنقحة لسعر التعادل تعد أدنى مما كانت عليه في اصدار يونيو من التقرير المذكور لعامي 2014 و2015 نتيجة الدخل الاستثماري الكبير الذي تلقتته وزارة المالية من شركة قطر للبترول في عام 2014 مقارنة بما كان متوقفاً في تقرير يونيو. ويعتبر هذا الدخل الاستثماري متحققاً بالفعل بالنسبة للسنة المالية 2014/2015 (انظر الجزء الثاني) ولن يتأثر بالتالي بالانخفاض الأخير في أسعار النفط.

الشكل 1.5: سعر التعادل للنفط

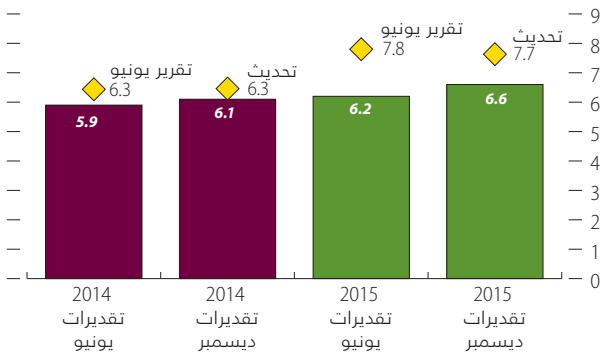


ملاحظة: تمت الحسابات على افتراض أن الإيرادات الناتجة عن سلة قطر من الغاز الطبيعي المسال مرتبطة بسعر النفط.
المصدر: حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يبد أنه من المتوقع أن يرتفع سعر التعادل للنفط في عام 2016 ليبلغ نحو 71 دولاراً نتيجة استمرار الإنفاق الحكومي في النمو وتراجع إنتاج النفط وانخفاض الفائض المالي لشركة قطر للبترول. ويبقى مع ذلك سعر التعادل المتوقع أدنى بكثير من التوقعات التوافقية الأخيرة لأسعار النفط لعام 2016 (انظر الجزء الخاص بتوقعات أسواق الطاقة والسلع أدناه)، وإذا تطلب الأمر يمكن استخدام الاحتياطيات المالية الكبيرة للدولة لتغطية الإنفاق المقرر.

تفصل هذه التوقعات بين الفوائض المالية لقطر للبترول والدخل المحول منها للموازنة عن أسعار النفط. ولكن، فيما لو تأثرت الفوائض المالية المستقبلية لقطر للبترول والدخل الاستثماري المحول للموازنة سلباً بانخفاض أسعار النفط، يمكن ان

شكل 6.1: التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: تقديرات الوزارة استنادًا إلى توقعات معقّمة من تقارير ومقالات صحفية مختلفة.

2014 أو رفعتها، ما يعبر عادةً عن أداء اقتصادي أفضل مما توقعته معظم المصادر في النصف الأول من العام المذكور. وشكلت زيادة الإنفاق الحكومي (الاستثماري) ونمو القطاعي غير الهيدروكربوني عاملاً داعماً للنمو الكلي في تلك الفترة. ومع توفر البيانات الآن عن النصف الأول من العام، تتجه توقعات عام 2014 إلى التقارب، وهو ما يعكسه الانخفاض في كل من الانحراف المعياري ومعامل التباين بالمقارنة بتوقعات شهر يونيو (من 0.8 إلى 0.4 ومن 13.3% إلى 6.0% على الترتيب). ويبلغ متوسط التوقعات التوافقية 6.6% لعام 2015، وهو أيضاً أعلى من توقعات شهر يونيو، على الرغم من أن معظم المصادر لم تذكر بالتفصيل لماذا رفعت توقعاتها. كما ضاق نطاق التوقعات لعام 2015 أيضاً، وهو ما يعكسه انخفاض الانحراف المعياري ومعامل التباين (من 0.8 إلى 0.6 ومن 13.0 إلى 9.1). ويحتفظ هذا التقرير بتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2014 و2015، عند 6.3% و7.7% على الترتيب (انظر الآفاق الاقتصادية)، وهي تبقى أعلى بقليل من التوقعات التوافقية لعام 2014 وبشكل ملحوظ لعام 2015. لكن الفجوة بين توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والتوقعات التوافقية ضاقت بسبب ارتفاع التوقعات التوافقية لعامي 2014 و2015 و انخفاض التباين فيما بينها.

تحديث توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعامي 2014 و2015

أجريت تعديلات على التوقعات التوافقية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي أيضاً لعامي 2014 و2015 باتجاه الزيادة، حيث يزيد رقم عام 2014 بمقدار 1.1 نقطة مئوية. وتزيد توقعات عام 2015 بمقدار 0.8 نقطة مئوية عن أرقام شهر يونيو (الشكل 7-1). وانخفض معامل التباين لعام 2014 من 45.7% إلى 35.5%، في حين ارتفعت قيمته لعام 2015 عما كانت عليه في توقعات شهر يونيو، ما قد يعكس زيادة درجة عدم اليقين والتشتت في افتراضات أسعار النفط (انظر كذلك آفاق أسواق السلع والطاقة).

خُصّص هذا الاصدار من التقرير تقديرات شهر يونيو لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2014 من 6.8% إلى 6.5%، نظراً للتحديثات في البيانات الأخيرة،

يرتفع سعر التعادل للنفط في المدى القريب، ليصل إلى 70 دولار عام 2015 ويرتفع إلى 81 دولار عام 2018، فيما لو ارتبط الدخل الاستثماري بأسعار النفط. وعلى المدى البعيد، ستعمل مبادرات وزارة المالية بشأن السياسة المالية الاستشرافية وتحديث عمليات الموازنة على دعم الجهود المتواصلة لبناء مركز مالي قادر على امتصاص صدمات أسعار النفط.

وقد يتعرض الاقتصاد القطري إلى تأثيرات سلبية غير مباشرة من الاقتصاد العالمي عبر القنوات المالية، فارتفاع حدة التقلبات في الأسواق المالية العالمية من شأنها أن تزيد كلفة التمويل في الأسواق الدولية والمحلية. وربما يحدث نقص في السيولة المتاحة للنظام المصرفي المحلي في ظل هذا السيناريو، وبخاصة المصارف المعتمدة على التمويل قصير الأجل بالعملات الأجنبية من سوق الاقراض فيما بين البنوك، وهو ما قد يتبعه تأثيرات سلبية على تمويل مشاريع الاستثمار المحلية.

ويُتوقع أن تساعد استعاضة المصارف المحلية عن التمويل قصير الأجل بالسندات طويلة الأجل كمصدر للتمويل -وهو اتجاه لوحظ منذ عام 2013- في دعم قدرة البنوك على تلبية الطلب على الائتمان طويل الأجل مع تقليل مخاطر نقص السيولة. وثمة احتياطات كبيرة من الأصول الأجنبية متاحة للحكومة بوسعها استخدامها لمعالجة ما قد ينشأ في النظام المصرفي من نقص في السيولة قصير الأجل بالعملات الأجنبية. وكما كان الحال في شهر يونيو الماضي، تظل المخاطر المحلية مرتبطة بصورة أساسية بحجم وتعدد محفظة مشاريع البنية التحتية المخطط لها في دولة قطر، إذ أن زيادة الإنفاق بدرجة كبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن قد يحدث ضغطاً هائل على الطاقة الإدارية للحكومة، الأمر الذي قد يولد اختناقات لوجستية وغير لوجستية، مما يمكن ان يحدث اختناقات في الاقتصاد، ويغذي الضغوط التضخمية المحلية ويرفع تكاليف المشاريع.

التوقعات التوافقية - الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يمثل الجدول رقم 2.1 (أدناه) ملخصاً للتوقعات الاقتصادية المنشورة عن الأعوام 2014، 2015 و2016. وقد تم التوصل إلى رؤية توافقية لآفاق الاقتصاد القطري بصفتها وسيطاً/متوسطاً حسابياً لجميع التوقعات المذكورة. ويبين الجدول أحدث التوقعات لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي ومعدل تضخم أسعار المستهلك. ومنذ صدور تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في يونيو 2014، خضعت توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي التوافقية في عامي 2014 و2015 للتعديل باتجاه الزيادة. كما جرى تخفيض التوقعات التوافقية لمعدل التضخم على نحو طفيف. بيد أن بعض المصادر لم تعدل توقعاتها لبعض المؤشرات، وهي مبينة باللون الأحمر في الجدول.

تحديث توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2014 و2015

بلغ متوسط التوقعات التوافقية المعدلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر 6.1% في عام 2014، أي بارتفاع طفيف عن التوقعات التوافقية لشهر يونيو (شكل 6-1)، حيث حافظت معظم المصادر على توقعاتها للناتج الحقيقي لعام

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

جدول 2.1: استطلاع التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر، لغاية 15 نوفمبر 2014

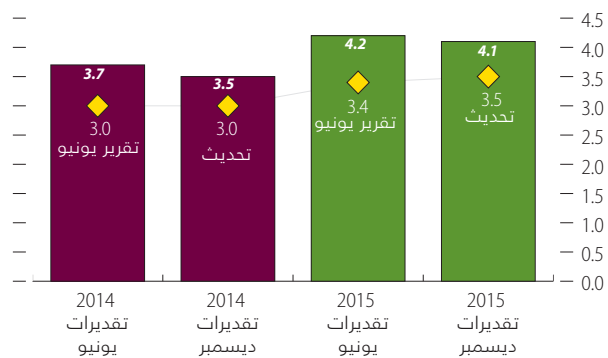
| التضخم | | | النمو الاسمي | | | النمو الحقيقي | | | الجهة صاحبة التوقع |
|--------|------|------|--------------|------|------|---------------|------|------|--|
| 2016 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 4.3 | 4.4 | 3.4 | .. | .. | .. | 7.4 | 6.9 | 6.1 | بي إن بي باربياس |
| 4.5 | 4.5 | 3.6 | 9.0 | 6.9 | 2.9 | 6.1 | 6.6 | 5.7 | بيزنيس مونيتور إنترناشيونال (سبتمبر 2014) |
| 4.0 | 4.0 | 3.5 | .. | .. | .. | 5.0 | 5.5 | 6.5 | كابيتال إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| .. | 4.0 | 4.3 | .. | 6.6 | 5.4 | .. | 6.9 | 5.5 | سيتي غروب (سبتمبر 2014) |
| 4.8 | 4.4 | 3.7 | .. | 10.9 | 9.9 | 6.1 | 6.7 | 6.4 | وحدة المعلومات الاقتصادية (أكتوبر 2014) |
| .. | 4.5 | 3.6 | .. | 7.6 | 3.7 | .. | 6.9 | 6.3 | بنك دبي الوطني (أغسطس 2014) |
| 5.0 | 4.5 | 3.7 | 7.4 | 3.4 | 6.5 | 6.4 | 6.9 | 5.8 | وكالة فيتش للتقييم الائتماني (أكتوبر 2014) |
| 4.6 | 4.5 | 3.8 | 8.9 | 10.2 | 11.4 | 6.1 | 6.0 | 6.1 | بنك HSBC (أكتوبر 2014) |
| 4.8 | 4.3 | 3.4 | 7.9 | 7.0 | 6.3 | 6.3 | 6.8 | 6.0 | غلوبال إنسايت (أكتوبر 2014) |
| .. | 4.0 | 3.7 | .. | 5.2 | 5.0 | .. | 6.6 | 6.1 | معهد التمويل الدولي (أكتوبر 2014) |
| 3.6 | 3.5 | 3.4 | 7.6 | 7.1 | 4.5 | 7.8 | 7.7 | 6.5 | صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2014) |
| .. | 4.6 | 2.7 | .. | .. | .. | .. | 6.4 | 5.9 | جي بي مورغان سيكورييتيز ليميتد (نوفمبر 2014) |
| .. | 3.8 | 3.4 | .. | 7.0 | 6.4 | .. | 7.0 | 6.4 | بنك الكويت الوطني (يوليو 2014) |
| 4.5 | 4.2 | 3.2 | 7.4 | 8.5 | 6.1 | 6.5 | 6.8 | 6.2 | إكسفورد إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| 4.4 | 3.5 | 3.4 | 10.4 | 6.1 | 7.7 | 7.8 | 7.5 | 6.8 | بنك قطر الوطني (سبتمبر 2014) |
| 3.0 | 3.3 | 3.2 | .. | .. | .. | 5.0 | 5.5 | 5.9 | رويني غلوبال إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| .. | 3.4 | 3.2 | .. | 4.0 | 6.0 | .. | 6.9 | 6.7 | ساميا (سبتمبر 2014) |
| 4.5 | 4.0 | 3.5 | 6.0 | 6.9 | 7.5 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | ستاندرد آند بورز (سبتمبر 2014) |
| 4.5 | 4.2 | 3.5 | .. | .. | .. | 5.5 | 5.8 | 5.5 | ستاندرد تشارترز (سبتمبر 2014) |
| 4.3 | 4.1 | 3.5 | 8.1 | 7.0 | 6.4 | 6.2 | 6.6 | 6.1 | متوسط التوقعات التوافقية |
| 4.5 | 4.2 | 3.5 | 7.7 | 6.9 | 6.2 | 6.1 | 6.8 | 6.1 | القيمة الوسطى |
| 5.0 | 4.6 | 4.3 | 10.4 | 10.9 | 11.4 | 7.8 | 7.7 | 6.8 | القيمة العليا |
| 3.0 | 3.3 | 2.7 | 6.0 | 3.4 | 2.9 | 5.0 | 5.5 | 5.5 | القيمة الدنيا |
| 0.5 | 0.4 | 0.3 | 1.3 | 2.0 | 2.3 | 1.0 | 0.6 | 0.4 | الانحراف المعياري |
| 12.5 | 10.2 | 9.1 | 16.4 | 29.5 | 35.5 | 15.7 | 9.1 | 6.0 | معامل التباين (%) |
| .. | 4.2 | 3.7 | .. | 6.2 | 5.6 | .. | 6.2 | 5.9 | بنود أخرى |
| 3.7 | 3.5 | 3.0 | 8.0 | 6.7 | 6.5 | 7.5 | 7.7 | 6.3 | متوسط التوقعات التوافقية يونيو 2014 |
| | | | | | | | | | أحدث توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء |

... = تشير إلى عدم وجود توقعات في السنة المشار إليها. ملاحظة: أزيلت من هذا الجدول توقعات البنك الدولي وجهات أخرى أخذت توقعاتها من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، ومصادر ثانوية أخرى. ملاحظة: تغيرت العينة قليلاً منذ صدور تقرير "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر" في يونيو 2014، حيث استبدلت توقعات بي إن بي باربياس وكابيتال إيكونوميكس بتوقعات بنك أوف أمريكا ميريل لينش ومجموعة هرمس المالية. المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

تحديث توقعات التضخم لعامي 2014 و2015

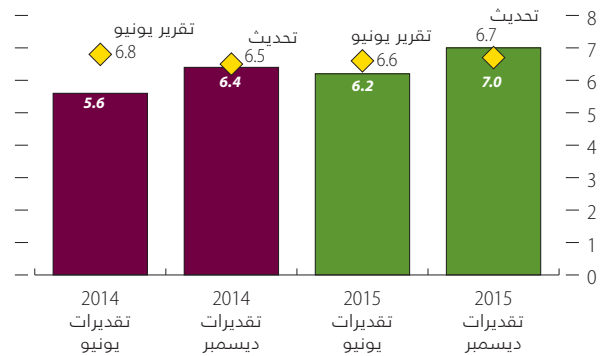
حددت التوقعات التوافقية قيمة تضخم أسعار المستهلك عند معدل 3.5% لعام 2014 و4.1% لعام 2015 (الشكل 8-1). وتنخفض توقعات كلا العامين بدرجة معينة عما كانت عليه في شهر يونيو، لكنها تبقى أعلى من التوقعات الواردة في هذا التقرير. ويذكر أن صندوق النقد الدولي قد خفض أيضاً توقعاته للتضخم في دولة

الشكل 8-1: التقديرات التوافقية لمعدل تضخم أسعار المستهلك (%)



المصدر: تقديرات الوزارة استناداً إلى توقعات مجمعة من تقارير ومقالات صحفية مختلفة.

الشكل 7-1: التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



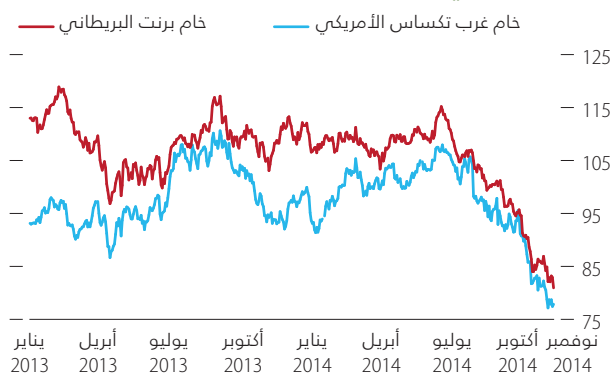
المصدر: تقديرات الوزارة استناداً إلى توقعات مجمعة من تقارير ومقالات صحفية مختلفة.

ويتوقع أن يزداد النمو قليلاً في عام 2015. وتتميز التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عامي 2014 و2015 اليوم بأنها أعلى مما كانت عليه في شهر يونيو، وأقرب إلى التقديرات الواردة في هذا التقرير.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2014 - 2016

19 يونيو (الشكل 9-1). ومن الواضح أن ازدياد العرض من البرازيل والعراق وليبيا والولايات المتحدة، والتراجعات الطفيفة في إنتاج أوبك بالتزامن مع تباطؤ الطلب (لإسبانيا من الأسواق الناشئة كالصين) قد دفع الأسعار إلى الانخفاض. ويضاف إلى كل ذلك ما شكلته قوة الدولار المتزايدة من ضغط على الأسعار (حيث يتم تسعير شحنات النفط بالدولار).

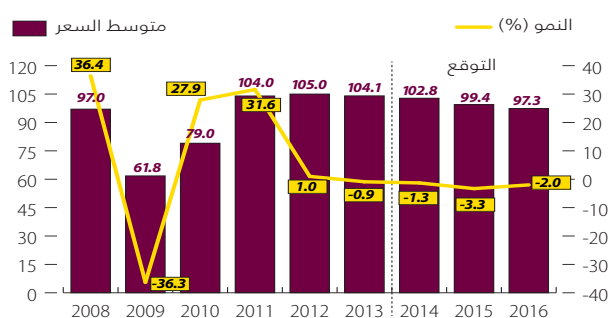
الشكل 9-1: المتوسط اليومي لسعر النفط الخام للتسليم الفوري، دولار للبرميل



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى. http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm، تاريخ التصفح 16 نوفمبر 2014.

وبسبب هذه التطورات، تم تخفيض توقعات متوسط أسعار النفط لعام 2014، وعلى الرغم من أن معظم المشاركين في السوق والمحللين الرئيسيين ما زالوا يرون أن الأسعار ستشهد انتعاشاً عامي 2015 و2016. ويتوقع تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في نسخة أكتوبر 2014، التي تم إعدادها في شهر سبتمبر عندما لم تكن أسعار النفط قد انخفضت كثيراً عن ذروتها في شهر يونيو 2014، أن يبلغ المتوسط البسيط لأسعار خام برنت البريطاني وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الأمريكي 99.4 دولار في عام 2015، وهي قيمة أعلى بكثير من السعر السائد للتسليم الفوري في نوفمبر 2014، كما توقع التقرير أن ينخفض متوسط السعر قليلاً إلى 97.3 دولار عام 2016 (الشكل 10-1).

الشكل 10-1: متوسط سعر النفط الخام (دولار للبرميل)



ملاحظة: متوسط سعر النفط الخام هو متوسط بسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس، وخام دبي الفاتح. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي»، أكتوبر 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

قطر، مشيرًا إلى أن المزيد من الاعتدال في أسعار المواد الغذائية في النصف الأول من عام 2014 وارتباط الريال القطري بالدولار المرتفع سعره في التونة الأخيرة تفسر هذه التعديلات الطفيفة لعام 2014. ويحافظ هذا التقرير فعليًا على تقديرات شهر يونيو لمعدل التضخم البالغة 3.0% في عام 2014 و3.5% في عام 2015، وتظل مع ذلك أدنى من التوقعات التوافقية.

التوقعات لعام 2016

اعتبارًا من هذا الاصدار من التقرير، سيتم مد نطاق التوقع الزمني عامًا اضافيا، وسيشمل بالتالي في هذا الاصدار عام 2016. (ولما كانت توقعات عام 2016 ترد لأول مرة في هذا التقرير، فلا يمكن مقارنتها مع تقديرات سابقة). وعلى الرغم من أن التوقعات المتوفرة عن عام 2016 من الجهات الاخرى أقل بقليل من عامي 2014 و2015، إلا أنها تبقى كافية لإجراء عملية المقارنة. ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا للتوقعات التوافقية 6.2% لعام 2016، ما يوحي بضعف نمو النشاط الاقتصادي قليلًا مقارنة بعام 2015. بيد أنه من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج بالقيم الاسمية إلى 8.1%. وربما يعبر التباين بين التوقعات التوافقية الحقيقية والاسمية عن التوقع بثبات ناتج القطاع الهيدروكربوني أو انخفاضه مع توقع الزيادة في الأسعار. وتشير التوقعات التوافقية أيضًا إلى ارتفاع طفيف في التضخم إلى 4.3% في عام 2016.

وتشير توقعات هذا التقرير لعام 2016 إلى انخفاض طفيف في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيم الحقيقية وارتفاع بسيط في نموه بالقيم الاسمية عن عام 2015 (ليبلغ 7.5% و 8.0% على التوالي)، وإلى ارتفاع معدل التضخم إلى 3.7%، فمن المتوقع أن يشهد القطاع غير الهيدروكربوني مزيدًا من النمو، مع ارتفاع التضخم بفعل استمرار الضغوط المتصاعدة على الإيجارات بصورة أساسية. وعلى الرغم من أن التقديرات في هذا التقرير تتبع نمطًا مشابهًا للتقديرات التوافقية، إلا أن تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لمعدل النمو لعام 2016 تشير إلى قيمة أعلى بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن القيمة التوافقية، وإلى قيمة للتضخم أقل بمقدار 0.7 نقطة مئوية. ومن المرجح أن الفرق في توقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعود إلى اختلاف الافتراضات الخاصة بكميات المنتجات الهيدروكربونية للقيمة النهائية والصناعات البترولية المرتبطة بها. أما الفرق في توقعات التضخم فيعزى في المقام الأول إلى الرؤية التي يتبناها هذا التقرير، و القائمة على أساس أن الاسعار العالمية يرجح أن تبقى مواتية، ما يحد من الزيادة في أسعار السلع المستوردة. صحيح أن ضغوط التكلفة على مشاريع البنية التحتية قد تتواصل، غير أن هذه الضغوط تختلف عن الضغوط على أسعار المستهلك.

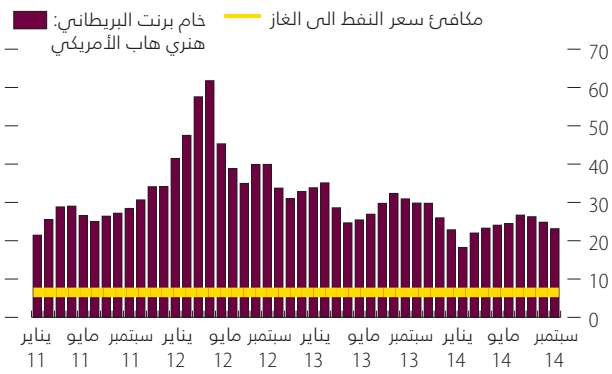
توقعات أسواق الطاقة والسلع أسعار النفط

تراجعت أسعار النفط العالمية تراجعًا حادًا منذ أواخر شهر يونيو، حيث انخفضت أسعار خام برنت للتسليم الفوري في أواسط نوفمبر 2014 بأكثر من 30% عن أعلى سعر له خلال عام كامل والبالغ 115.2 دولار للبرميل في

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

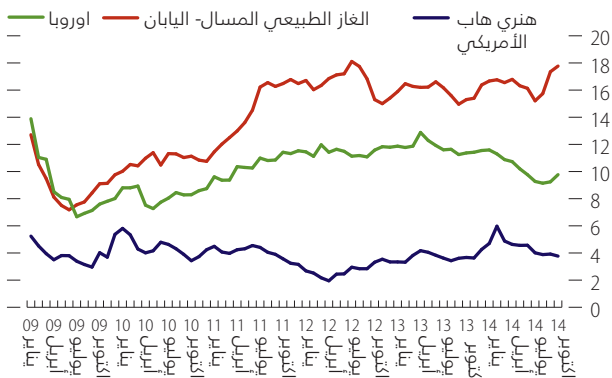
لا يزال الغاز الطبيعي يباع بأسعار أدنى بكثير من مكافئ الطاقة للنفط، أي بسعر أقل من سعر النفط عملياً (الشكل 1-13)، على الرغم من أن الاختلاف بين السعرين تضاعف في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 قياساً بالفترة نفسها من عام 2013 وعام 2012. ولا يمكن حتى الآن أن يشكل النفط أو الغاز أحدهما بديلاً كاملاً عن الآخر.

الشكل 1-13: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز



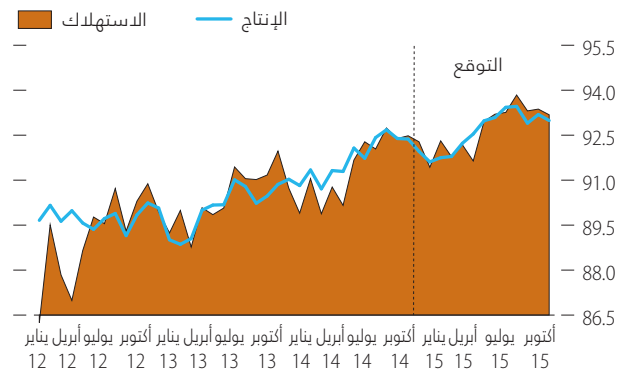
ولا تزال أسواق الغاز الطبيعي مقسمة إقليمياً تقسيماً كبيراً. فالفجوة بين أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأمريكية واليابانية توسعت عام 2014، لتصل إلى 14 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر 2014 (الشكل 1-14). وتُعد أسعار الغاز في أسواق الولايات المتحدة هي الأدنى لأن معظم الغاز فيها يباع للتسليم الفوري، بينما السوق اليابانية هي الأعلى سعراً، حيث يباع الغاز بموجب عقود طويلة

الشكل 1-14: أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في شهر أكتوبر أن نمو العرض سيعتدل في عام 2015 ويدعم الانتعاش في الأسعار (الشكل 1-11). لكنها تحذر من أن الأسعار المتحققة مستقبلاً قد تختلف كثيراً عن توقعاتها، نظراً للشكوك المرتفعة بشأن التطورات السياسية والاقتصادية العامة، والقرارات بشأن المستويات المستقبلية للإنتاج من منظمة الدول المصدرة للنفط - أوبك. وعقب اجتماع أوبك يوم 27 نوفمبر 2014، والقرار بالحفاظ على مستويات الإنتاج مستقرة، تعرضت أسعار النفط العالمية للمزيد من الضغوط للانخفاض.

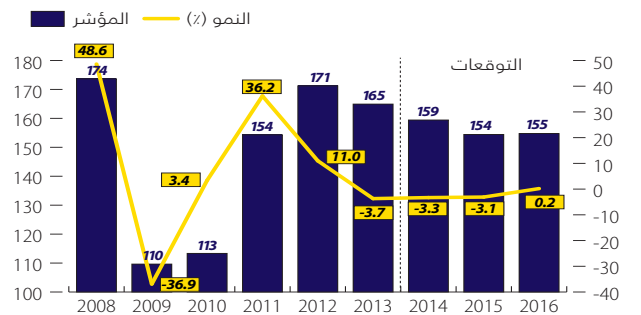
الشكل 1-11: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل يوميًا)



أسعار الغاز

خفض تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في نسخة أكتوبر 2014 توقعاته لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي -المتوسط المرجح للأسعار في أسواق أوروبا واليابان والولايات المتحدة- بنسبة 3.3% بالمقارنة بالتوقعات الصادرة في أبريل 2014. ويعود هذا التعديل إلى زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع من وتيرة إعادة التخزين المتوقعة وضعف الطلب في أوروبا مع تباطؤ النمو الاقتصادي (الشكل 1-12). ويمكن توقع انتقال التراجع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 إلى أسعار عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل في اليابان وأجزاء أخرى من آسيا في النصف الأول من عام 2015.

الشكل 1-12: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100)



الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2014 - 2016

ولا تبعد التوقعات قصيرة المدى لأسعار النفط كثيرًا في العادة عن الأسعار الفعلية، لكن نظرًا لتعقيد جملة العوامل المؤثرة في تقلبات الأسعار في المدى القصير والتي يصعب التنبؤ بها غالبًا، من النادر أن تكون هذه التوقعات دقيقة. وقد بلغ متوسط الخطأ المطلق في التوقعات كنسبة من السعر المتوسط (لشهر إلى الأمام) 4% بين يناير 2012 وسبتمبر 2014 (الشكل 1-15). وإضافة إلى وزارة الإحصاء والتخطيط التنموي التي تبني توقعاتها على توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأسعار النفط والغاز، ثمة مجموعة كبيرة من المؤسسات الأخرى التي تنشر توقعاتها للمسار المستقبلي لأسعار النفط والغاز (الجدول 3-1). وتباين بشدة توقعات الخبراء لأسعار النفط لعام 2015، وربما تتباين أكثر لعام 2016 على نحو منتظر (لأنه أبعد زمنيًا): حيث يصل نطاق تباين توقعات سعر خام برنت 26 دولارًا في عام 2015، ويتسع إلى نحو 40 دولارًا في عام 2016. وتضع أقل التوقعات سعر خام برنت عند 80 دولارًا/البرميل لعام 2015، و75.3 دولارًا/البرميل لعام 2016. كما تتباين توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى حد ما، على الرغم من أن توقع كليها يأتي أعلى من متوسط التوقعات التوافقية وقيماتها الوسيطة. وقد يعود ذلك إلى أن توقعات البنك والصندوق قد سبقت الانخفاضات الحادة في شهري أكتوبر ونوفمبر.

ويتوقع أن يضيق الفارق بين أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي في فترة التوقع. فقد كان خام غرب تكساس يباع قبل عام 2010 بسعر أعلى من خام برنت، لكن هذه الزيادة تراجعت لاحقًا بسبب الكميات الكبيرة من الخام المتدفقة إلى كوشينغ، مركز التجارة الرئيسي لشحنات النفط في الولايات المتحدة، من داكوتا وكندا. ومع ذلك ساهم الطلب المرتفع من مصافي النفط وانخفاض المخزونات في الآونة الأخيرة في دعم سعر خام غرب تكساس. وتتجه التوقعات التوافقية إلى تخفيض العلاوة لسعر خام برنت إلى 6.88 دولارًا/البرميل لعام 2014، وإلى 6.21 دولارًا/البرميل و5.83 دولارًا/البرميل لعام 2016، وذلك عن مستواها الحالي البالغ نحو 10 دولارًا/البرميل. ويتنبأ بعض الخبراء بأن هذا الفرق في السعر قد يزول، أو ينعكس حتى لصالح خام غرب تكساس.

وفيما يتعلق بأسعار الغاز، يظل الوضع على حاله بصورة عامة. فالتوقعات التوافقية (المستندة إلى 20 قراءة) تتنبأ بأن تشهد أسعار الغاز انخفاضًا في عام 2015 لتنتعش في عام 2016. وتستند التوقعات التوافقية إلى أسعار هنري هاب الأمريكية فقط، لأن مبيعات الغاز الأمريكي تجري في سوق التسليم الفوري النقدي. وتبلغ أقل قيمة للتوقعات التجارية لسعر الغاز 3.7 دولارًا/مليون وحدة حرارية بريطانية وأعلى قيمة 4.6 دولارًا/مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2015 (على الرغم من أن توقعات البنك الدولي في شهر أكتوبر تتجاوز هذه القيمة وتبلغ 4.7 دولارًا/مليون وحدة حرارية بريطانية). أما بالنسبة لعام 2016، وعلى خلاف التوقعات التوافقية، فإن توقعات بعض الجهات منخفضة، حيث تتوقع أن تنخفض أسعار الغاز إلى 3.6 دولارًا/مليون وحدة حرارية بريطانية.

أسواق السلع غير الطاقة

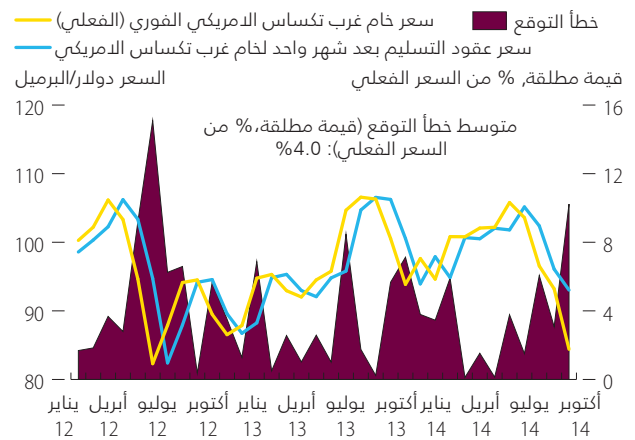
حافظت أسعار السلع العالمية غير الطاقة على اتجاهها الهابط في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، بسبب تحسن العرض وتباطؤ نمو الطلب والنمو الهزيل في الاقتصادات الناشئة، وبخاصة الصين. ووفقًا لنسخة أكتوبر 2014 من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، يتوقع أن يتراجع مؤشر أسعار السلع غير الطاقة بنسبة 3% لعام 2014 مقارنةً بعام 2013. ومن المتوقع أن يهبط المؤشر أيضًا بنسبة 4.1% لعام 2015 و0.8% لعام 2016 (الشكل 1-16).

الآجل. أما تجارة الغاز في أوروبا فتتم وفق مجموعة مختلفة من الترتيبات، وأسعاره في السنوات الخمس الماضية تراوحت بين أسعار الولايات المتحدة وأسعار اليابان. ويتوقع كل من صندوق النقد الدولي وإدارة معلومات الطاقة الأميركية مزيدًا من التراجع في متوسط أسعار الغاز العالمية عام 2015، فقد حُفِّضتا توقعاتهما للطلب العالمي على الغاز، انعكاسًا لتخفيض توقعات النمو الاقتصادي في الأسواق المتقدمة والناشئة. ففي أوروبا، تبدو الآفاق الاقتصادية قاتمة لسنة قادمة (انظر جزء آفاق الاقتصاد العالمي)، والأمر نفسه ينسحب على الطلب على الغاز الطبيعي. ونظرًا للاتفاق الروسي الأوكراني الأخير بشأن الغاز، يبدو أن تأمين الإمدادات غير مرجح (على الرغم من أنه غير مستبعد). ومن المتوقع أن تبقى إمدادات الغاز الأميركي أعلى من الطلب المحلي، لكنها ستبقى خارج متناول المشتريين الأجانب بسبب عدم وجود بنية تحتية للغاز الطبيعي المسال أو خطوط انابيب لتصدير الغاز.

التوقعات التوافقية للنفط والغاز

خفضت الغالبية العظمى من الجهات التي تقوم بالتنبؤ توقعاتها لأسعار النفط بسبب الانخفاض الحاد في أسعاره في الآونة الأخيرة، حيث انخفضت التوقعات التوافقية لخام برنت بنسبة 2.1% لعام 2014 و8.3% لعام 2015 عن توقعاتها المنشورة في يونيو. وقد بات المستثمرون الماليين أكثر نشاطًا في أسواق النفط، ما قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير. لكن في المدى البعيد، ستظل الأساسيات الاقتصادية هي القوة المدركة لأن العرض والطلب سيتجاوبان مع الأسعار الحقيقية. فقد شكلت الأسعار المرتفعة في السنوات الأخيرة داعمًا لاستغلال النفط الخفيف -على الرغم من تكاليفه المرتفعة نسبيًا- في أميركا الشمالية. لكن مع التوقعات بانخفاض الأسعار، فربما يتم إلغاء المشاريع ذات الكلف العالية أو تأجيلها في كندا والمناطق القطبية الشمالية، على الرغم من أن التقنيات المتطورة التي يمكن أن تخفف تلك التكاليف ستشكل داعمًا للعرض.

الشكل 1-15: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: التسليم الفوري وعقود التسليم الآجل



المصدر: تستند التقديرات إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعد بيانات نشرة «آفاق الطاقة قصيرة المدى»
(http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm)، تاريخ التصحيف 16 نوفمبر 2014.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

الجدول 1-3: التوقعات المختلفة لأسعار النفط والغاز، لغاية 13 نوفمبر 2014

| الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) | | | النفط (دولار/البرميل) | | | الجهة صاحبة التوقع | | | |
|--|------|------|-----------------------|-------|-------|--------------------------|-------|-------|---|
| هنري هاب الأمريكي | | | خام برنت البريطاني | | | خام غرب تكساس الأمريكي | | | |
| 2016 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 4.8 | 4.5 | 4.3 | 85.0 | 90.0 | 105.0 | 80.0 | 85.0 | 95.0 | أي بي إن أمرو (أكتوبر 2014) |
| | | | 98.0 | 105.0 | 94.0 | 93.0 | 97.0 | 90.0 | مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية (أكتوبر 2014) |
| | | | 99.0 | 90.0 | 105.0 | 95.0 | 86.0 | 98.0 | بنك الاستثمار البرتغالي (أكتوبر 2014) |
| 4.0 | 3.9 | 4.5 | | 98.0 | 104.0 | | 91.0 | 95.0 | بنك أميركا ميريل لينش (أكتوبر 2014) |
| 4.0 | 3.9 | 4.6 | | 93.0 | 107.2 | | 85.0 | 99.5 | باركليز (أكتوبر 2014) |
| | | | 110.0 | 104.0 | 106.0 | 104.0 | 98.0 | 100.0 | مؤسسة بيرنشاين (أكتوبر 2014) |
| | | | | 97.0 | 104.0 | | 88.0 | 97.0 | بي إن بي باربياس (أكتوبر 2014) |
| 5.1 | 4.6 | 4.5 | 97.0 | 98.5 | 103.9 | 94.0 | 94.0 | 97.5 | بيزنس مونيتور إنترناشيونال (أكتوبر 2014) |
| | | | 80.0 | 85.0 | 103.0 | 80.0 | 85.0 | 97.0 | مؤسسة كابيتال إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| 4.4 | 3.9 | 4.4 | 95.0 | 95.5 | 103.4 | 85.0 | 87.5 | 95.6 | سيتي غروب (أكتوبر 2014) |
| 4.0 | 3.9 | 4.6 | | 85.0 | 104.7 | | 82.0 | 98.0 | كومييرز بانك (أكتوبر 2014) |
| 4.4 | 4.2 | 4.5 | 90.0 | 91.5 | 103.3 | 82.0 | 84.5 | 96.0 | كريدتي سويس (أكتوبر 2014) |
| | | | 92.5 | 92.5 | 101.7 | 90.5 | 90.5 | 96.0 | مؤسسة كريزيل (أكتوبر 2014) |
| | | | | 94.0 | 102.0 | | 90.0 | 96.0 | دانسكي بانك (أكتوبر 2014) |
| 4.3 | 4.1 | 4.4 | 90.0 | 88.8 | 100.4 | 80.0 | 80.5 | 96.3 | دويتش بانك (أكتوبر 2014) |
| 4.1 | 4.0 | 4.2 | 98.0 | 100.0 | 98.0 | 88.0 | 90.0 | 95.0 | ديلويت (سبتمبر 2014) |
| | | | 85.0 | 80.0 | 102.0 | | | | دي إن بي ماركتس (أكتوبر 2014) |
| | | | 96.0 | 97.6 | 104.4 | 84.5 | 88.4 | 97.0 | وحدة المعلومات الاقتصادية (أكتوبر 2014) |
| | | | 95.0 | 100.0 | 105.0 | | | | وكالة فيتش للتقدير الائتماني (سبتمبر 2014) |
| | | | 90.0 | 83.8 | 101.0 | 80.0 | 73.8 | | غولدمان ساكس (أكتوبر 2014) |
| 3.9 | 3.9 | 4.4 | 86.0 | 88.0 | 101.0 | 79.0 | 77.0 | 95.0 | آي إنشي إس إيكونوميكس (نوفمبر 2014) |
| | | | | 101.0 | 105.9 | | | | معهد التمويل الدولي (أكتوبر 2014) |
| 4.5 | 4.0 | 4.4 | 102.0 | 96.2 | 101.7 | 94.6 | 91.4 | 95.8 | إنتيسا سان باولو (أكتوبر 2014) |
| 4.2 | 4.2 | 4.5 | 100.7 | 100.0 | 104.6 | 100.3 | 95.1 | 97.4 | إيتاو يونيفانك القابضة (أكتوبر 2014) |
| | | | 105.9 | 100.0 | 102.8 | 100.4 | 93.1 | 96.7 | مركز جي بي سي إنبرجي (أكتوبر 2014) |
| | | | 98.0 | 90.0 | 95.6 | | | | مجموعة جيفريز (أكتوبر 2014) |
| 4.4 | 4.0 | 4.3 | 87.8 | 82.0 | 100.3 | 80.8 | 77.3 | 93.7 | جي بي مورغان شيس (نوفمبر 2014) |
| | | | 93.0 | 88.0 | 102.0 | 90.0 | 84.0 | 87.0 | شركة إل بي بي ديليو (أكتوبر 2014) |
| | | | 102.0 | 98.0 | 107.0 | | 87.0 | 99.0 | مورغان ستانلي (أكتوبر 2014) |
| 3.9 | 4.0 | 4.5 | 105.0 | 100.5 | 102.4 | 101.8 | 95.8 | 95.8 | بنك أستراليا الوطني (نوفمبر 2014) |
| | | | 103.8 | 99.3 | 103.5 | 97.8 | 93.5 | 96.6 | بنك نانكيسيس الفرنسي (أكتوبر 2014) |
| | | | 75.3 | 80.5 | 101.4 | 72.3 | 77.5 | 97.4 | نوميسا إنرجيا (أكتوبر 2014) |
| | | | 105.0 | 106.0 | 108.0 | | | | نوريدا (أكتوبر 2014) |
| 4.9 | 4.6 | 4.5 | 102.5 | 94.3 | 102.7 | | 90.4 | 96.8 | أكسفورد إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| 5.0 | 4.0 | 4.5 | 115.0 | 100.8 | 101.9 | 112.0 | 96.8 | 95.5 | بريستيج إيكونوميكس (أكتوبر 2014) |
| | | | 110.0 | 98.0 | 101.7 | 106.0 | 94.0 | 95.5 | بنك رايفيزين (أكتوبر 2014) |
| | | | 90.0 | 90.0 | 102.5 | 82.0 | 75.0 | 96.0 | مؤسسة رايغوند جيمس (أكتوبر 2014) |
| | | | 96.0 | 100.0 | 106.0 | | | | سامبا (سبتمبر 2014) |
| 3.9 | 3.9 | 4.4 | 90.0 | 92.0 | 105.5 | 82.0 | 82.0 | 95.8 | ستاندرد يو كي (أكتوبر 2014) |
| 4.0 | 4.0 | 4.4 | 93.0 | 88.0 | 102.0 | 90.0 | 85.0 | 95.0 | سكوتيا بانك (أكتوبر 2014) |
| 4.0 | 3.8 | 4.5 | 95.0 | 91.0 | 101.9 | 86.5 | 83.0 | 95.0 | سوسيتي جنرال (أكتوبر 2014) |
| | | | 115.0 | 105.0 | 107.4 | 104.0 | 102.0 | 100.3 | ستاندرد تشارترد (أكتوبر 2014) |
| | | | | 92.0 | 103.0 | | 83.0 | 96.0 | تي دي سيكوريتيز (أكتوبر 2014) |
| 3.6 | 3.7 | 4.4 | 98.0 | 92.0 | 102.2 | 90.0 | 83.0 | 95.5 | بنك تورنتو دومينيون (أكتوبر 2014) |
| | | | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 95.0 | 95.0 | 95.0 | يو بي إس (أكتوبر 2014) |
| | | | 98.0 | 98.0 | 103.0 | 91.0 | 94.0 | 97.0 | يونتي كريديت (أكتوبر 2014) |
| | 3.8 | 4.5 | | 101.7 | 104.4 | | 94.6 | 97.7 | إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (أكتوبر 2014) |
| | | | 105.0 | 95.0 | 104.4 | 111.0 | 103.0 | 97.0 | مجموعة ويستباك المصرفية (أكتوبر 2014) |
| 4.3 | 4.0 | 4.4 | 96.8 | 94.5 | 103.0 | 91.0 | 88.3 | 96.1 | متوسط التوقعات التوافقية |
| 4.1 | 4.0 | 4.5 | 97.5 | 95.3 | 103.0 | 90.0 | 88.2 | 96.0 | القيمة الوسطى |
| 5.1 | 4.6 | 4.6 | 115.0 | 106.0 | 108.0 | 112.0 | 103.0 | 100.3 | القيمة العليا |
| 3.6 | 3.7 | 4.2 | 75.3 | 80.0 | 94.0 | 72.3 | 73.8 | 87.0 | القيمة الدنيا |
| 0.4 | 0.3 | 0.1 | 8.7 | 6.6 | 2.7 | 10.1 | 7.1 | 2.3 | الانحراف المعياري |
| 9.6 | 6.2 | 2.0 | 9.0 | 7.0 | 2.6 | 11.1 | 8.1 | 2.4 | معامل التباين (%) |
| الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) | | | خام برنت البريطاني | | | خام غرب تكساس الأمريكي | | | |
| 2015 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 4.1 | 4.0 | 4.5 | 102.0 | 104.0 | 105.7 | 89.9 | 92.1 | 98.4 | بنود أخرى |
| 4.9 | 4.7 | 4.4 | 100.8 | 99.9 | 105.9 | 90.9 | 90.0 | 95.5 | صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2014) |
| | | | | | | | | | البنك الدولي (أكتوبر 2014) e |
| | | | | | | النفط الخام ³ | | | |
| 4.1 | 4.0 | 4.5 | | | | 97.3 | 99.4 | 102.8 | صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2014) |
| 4.9 | 4.7 | 4.4 | | | | 96.6 | 95.7 | 101.5 | البنك الدولي (أكتوبر 2014) |
| 4.3 | 4.0 | 4.4 | | | | 93.9 | 91.4 | 99.6 | متوسط التوقعات التوافقية (برنت البريطاني) |
| | | | | | | | | | وغرب تكساس الأمريكي |
| | | | | | | | 97.4 | 101.5 | متوسط التوقعات التوافقية (يونيو 2014) |

ملاحظة: الأسود الغامق = محدث، الأزرق = جهة جديدة، والأحمر = الرقم السنوي محدث باستخدام توقع الربع الأخير.

a = متوسط أسعار خام غرب تكساس، وبرنت وديبي الفاتح للتسليم الفوري
e = استنتاج متوسط سعر التسليم الفوري لخام غرب تكساس الأمريكي وبرنت
المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2014 - 2016

واشتداد وتيرة النزاع الروسي الأوكراني. أما في منطقة اليورو، فقد أبدى الاقتصاد الألماني ضعفاً غير متوقع في الربع الثاني من عام 2014، إضافة إلى انكماش الاقتصاد الإيطالي وتعثر النمو في فرنسا. واتجه نمو الناتج المحلي الإجمالي في أميركا اللاتينية والصين أيضاً نحو الانخفاض عما كان متوقعا.

وأبرزت بيانات الربع الثالث لمنطقة اليورو أن ألمانيا بالكاد تجنبت الركود (بنمو قدره 0.1% بعد انكماش بمعدل 0.1% في الربع الثاني). وشهدت فرنسا نمواً هزيلًا، فيما تمر إيطاليا بمرحلة ركود للمرة الثالثة عقب اللزمة المالية العالمية. كما عادت اليابان إلى الركود من جديد في الربع الثالث.

وقام صندوق النقد الدولي كذلك بتخفيض توقعاته لعام 2015 على نحو طفيف، إلى 3.8%، لكنه حافظ على توقعه لعام 2016 عند قيمة 4.0%. وتفترض توقعات هاتين السنتين تراجعاً تدريجياً في حدة التوترات الجيوسياسية الحالية، ورجوع السياسة النقدية في الولايات المتحدة والمملكة

الإطار 2-1: تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» يتوقع مخاطر سلبية متزايدة

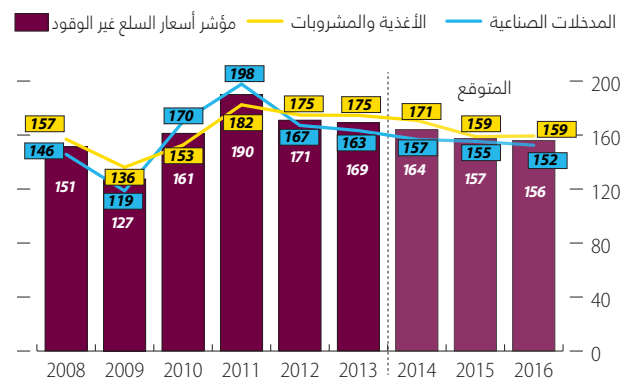
يعتبر صندوق النقد الدولي أن المخاطر السلبية على النمو الاقتصادي العالمي تزايدت منذ شهر أبريل 2014. ويعتقد الصندوق أن مخاطر التصحيح في أسواق المال العالمية قد ازدادت، بسبب استمرار النشاط المحموم في أسواق الأسهم العالمية، و استمرار المستوى المنخفض لهامش المخاطر. و يعتقد الصندوق في هذا الصدد أن الأسواق ربما لم تأخذ تمامًا بالحسبان أوجه عدم اليقين الرئيسية التي تحيط بالاتفاق الاقتصادية الكلية، وأنه بينما تتسم الأسواق بالحذر الشديد منذ أواسط سبتمبر، لا تزال المخاطر قائمة من جراء حدوث مزيد من إجراءات التصحيح المالي الكبيرة. وتدفع إمكانية تجدد ضغوط الركود والانكماش في منطقة اليورو إلى تفاقم المخاطر السلبية العالمية، وعلى الرغم من أن تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» يتنبأ بحدوث انتعاش اقتصادي تدريجي هناك، فإن استمرار الضعف في المؤشرات الأخيرة لمنطقة اليورو يلقي بظلاله على الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير لتلك المنطقة.

وهناك مخاطر أخرى تلوح في الأفق مثل الاضطراب في أسواق اللوصول الذي يمكن ان يعقب رجوع السياسة النقدية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى وضعها الطبيعي. وتشير البيانات الأخيرة أيضا إلى احتمال استمرار تباطؤ النمو في الصين. واخيرا لو ان حدة التوترات الجيوسياسية ازدادت، بدلا من ان تتراجع كما يتوقع الصندوق، فان ذلك ايضا يمكن ان يؤثر سلبا على الآفاق الاقتصادية.

المتحدة إلى وضعها الطبيعي تدريجيا، واعتدالا متوسفا في أسعار السلع العالمية، إضافة إلى بقاء السياسات النقدية والمالية الداعمة في الدول المتقدمة. بيد أن الصندوق يعتقد أن المخاطر السلبية التي تواجه السيناريو الأساسي المذكور تغدو الآن أكثر تجليا (الإطار 2-1).

وعلى مستوى الاقاليم الرئيسية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتواصل

الشكل 16-1: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005=100)



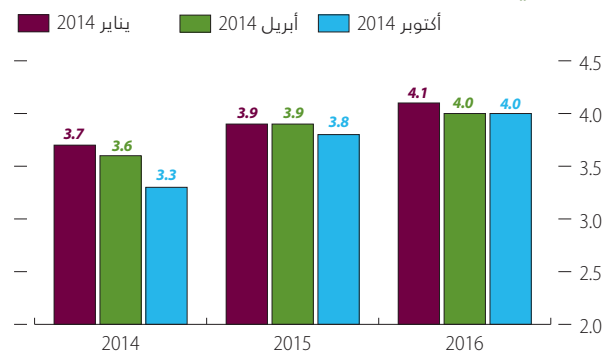
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي»، أكتوبر 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

وبالنسبة للمواد الغذائية، فإن الانخفاض المتوقع في أسعارها لعام 2014 هو محصلة عدة عوامل من بينها تحسن الطقس وزيادة مردود المحاصيل الموسمية مقرونة بنمو هزيل في الطلب من الاقتصادات الناشئة. ويتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.1% لعام 2014 وبنسبة 7% أخرى لعام 2015، وتشهد انتعاشاً طفيفاً بنسبة 0.3% فقط لعام 2016. ويتوقع أيضاً أن تشهد المواد الصناعية والأولية انخفاضا في أسعارها في فترة التوقع، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الاستثمار الضخم في القطاع الذي أدى إلى فائض في الطاقة الانتاجية. كما يتوقع أن تنخفض أسعار المعادن والمواد الأخرى إذا انخفضت أسعار الطاقة.

آفاق الاقتصاد العالمي

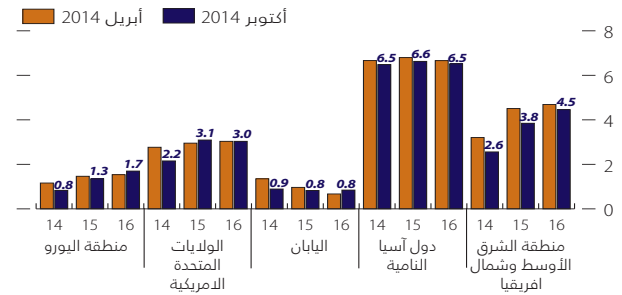
قام صندوق النقد الدولي في اصدار شهر أكتوبر 2014 من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، وللعهد الثالث على التوالي، بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2014 (الشكل 17-1)، وذلك بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن توقعات شهر إبريل 2014. ويعكس ذلك التخفيض ضعف النشاط الاقتصادي العالمي مقارنة بما كان متوقعا في النصف الأول من عام 2014. ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض الناتج في الربع الأول بسبب الشتاء القارس فوق العادة وتصحيح حجم المخزون. وشهدت روسيا وبلدان رابطة دول الكومنولث المستقلة تراجعاً في النشاط الاقتصادي بسبب العقوبات

الشكل 17-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عالمياً (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أكتوبر 2014. متوفرة على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

الشكل 18-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إقليمياً (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أكتوبر 2014. متوفرة على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

زخم النمو في الولايات المتحدة (والمملكة المتحدة) (الشكل 18-1)، وأن تشهد اليابان ومنطقة اليورو انتعاشاً متواضعاً على الرغم مما أبدته من ضعف في الآونة الأخيرة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تخفيض توقعات النمو الاقتصادي الإجمالي، وفي حين رفع الصندوق توقعات النمو لدول المنطقة المصدرة للنفط (مدفوعةً بزيادة الإنفاق العام

الإطار 3-1: أسعار التبادل للنفط في المنطقة

شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ليس فقط في قطر، وإنما في كافة دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2009، مدعوماً بأسعار النفط المستقرة عند مستويات مرتفعة. وفي حين ارتفع سعر النفط (خام برنت) بنسبة تقارب 76% بين عامي 2009 و2013، ارتفع الإنفاق الحكومي في المتوسط بنسبة 77.7% في الدول الأعضاء الست كلها في الفترة نفسها. وتعود هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وزيادة التحويلات المالية المقدمة إلى المواطنين، وإلى النمو العام في الإنفاق الجاري. ويقدر صندوق النقد الدولي، في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي رفعت متوسط سعر التبادل للنفط في الموازنة في دول الخليج (أي السعر الذي يولد إيرادات نظوية تغطي عجز الإنفاق بعد استعمال الإيرادات من غير النفط والغاز في الإنفاق الكلي) بما يزيد على 75% منذ عام 2009 حتى عام 2014.

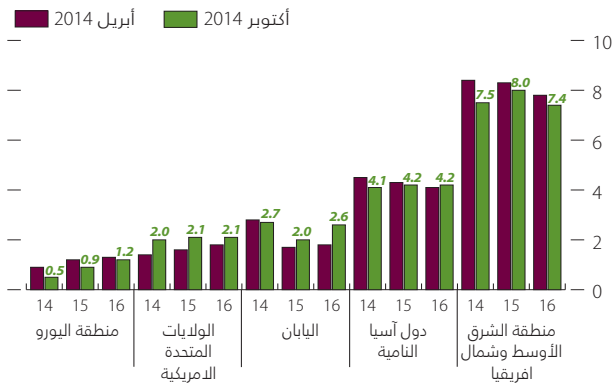
ويتوقع الصندوق أن يرتفع الإنفاق الحكومي في دول الخليج كذلك في عام 2015، ليصل في المتوسط إلى نحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا تحقق هذا الإنفاق وتبعته أسعار النفط المسار الذي يتوقعه الصندوق (أو التوقعات التوافقية) والذي يتوقع أن ترتفع الأسعار عن مستوياتها في أواسط شهر نوفمبر 2014، فإن الصندوق يحذر من أن نصف دول الخليج (ليس من بينهم قطر) قد تعاني من عجز مالي في عام 2015. وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من أنه، في ظل الظروف التي تتعرض فيها الضغوط بعيدة المدى على أسعار النفط (باتجاه الانخفاض) مع التطورات الهيكلية في جانب العرض في السوق والاستعاضة عن النفط بالطاقات المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في جانب الطلب، سيكون من الضروري، آنذاك، القيام بالإصلاح المالي في المدى المتوسط.

وإنتاج النفط)، تم تخفيض التوقعات الخاصة بدول المنطقة المستوردة للنفط (نتيجة الأزمة في سورية والعراق).

ويذكر أن الصندوق قد وضع توقعاته في أواسط سبتمبر، أي قبل انخفاض أسعار النفط المتواصل خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، وإذا ظلت أسعار النفط على مستوياتها الراهنة وصولاً إلى وخلال عام 2015، فمن شأن ذلك أن يؤثر سلباً على آفاق التوقعات المستقبلية للدول المصدرة للنفط (الطار 3-1)، إلا أن تراجع أسعار النفط قد يدعم النمو الاقتصادي في الدول الرئيسية المستوردة للبتترول. ويتوقع السيناريو الأساسي للصندوق نمواً قوياً لدول آسيا النامية استناداً إلى توقعات بنمو كل من الطلب المحلي والصادرات، ومن المفترض أن يبقى النمو مرتفعاً في الصين حتى وإن تراجع قليلاً.

رفع تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في إصدار شهر أكتوبر من توقعاته لمعدل التضخم في الولايات المتحدة واليابان لعامي 2015 و2016 (الشكل 19-1)، بينما حافظ إلى حد ما على توقعاته بالنسبة لدول آسيا النامية، في حين خفض توقعاته لمنطقة اليورو ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي منطقة اليورو، سيبقى استمرار انخفاض معدل التضخم (بل و إمكانية حدوث انكماش) يشكل خطراً متزايداً، بينما تتباين توقعات التضخم بين بلد وآخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من تخفيض التوقعات للمنطقة ككل. فقد تم تخفيض التوقعات للدول المصدرة للنفط (بسبب اعتدال أسعار المواد الغذائية عالمياً وقوة سعر الصرف الاسمي الفعلي) ورفع التوقعات للدول المستوردة للنفط (مع استمرار الاختناقات، والعجز والضغط نتيجة أعداد اللاجئين الضخمة التي تدفع التوقعات إلى الارتفاع).

الشكل 19-1: توقعات معدل التضخم السنوي إقليمياً (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أكتوبر 2014. متوفرة على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2014

حقق اقتصاد دولة قطر نمواً بمعدل 5.9% كتغير سنوي بالقيم الحقيقية (الكمية) في النصف الأول من عام 2014، بفضل نمو القطاع غير الهيدروكربوني، وفي طليعته قطاعي الخدمات والبناء. وجاء انخفاض هذا المعدل (مقارنة بسنوات سابقة) نتيجة لتراجع إنتاج النفط من الحقول القديمة و انخفاض إنتاج الغاز مع التوقف في بعض محطات الغاز الطبيعي المسال لإجراء الصيانة. وبلغ معدل التضخم السنوي 3.0% في الأشهر الاثني عشر حتى أكتوبر 2014. وارتفع التضخم الشهري، مدفوعاً بمجموعة الإيجارات والمرافق وخدمات المسكن المرتبطة بها، و التي ارتفع معدل تضخمها إلى 8.1% في أكتوبر كتغير سنوي ليصل إلى أسرع معدلاته في السنوات الخمس الماضية. وغابت الضغوط التضخمية المستوردة بسبب اعتدال أسعار الأغذية والسلع العالمية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. ويستمر اتجاه الانخفاض التدريجي في فائض الموازنة العامة و فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات، لكن البيانات الاخيرة لوزارة المالية تظهر ارتفاعاً في فائض الموازنة العام للسنة المالية 2014/2013 عن تقديرات اصدار يونيو من تقرير "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر". وحقق الإنفاق الإجمالي، وبخاصة الإنفاق الرأسمالي، زيادة في السنة المالية 2014/2013، واتخذ الإنفاق نمطاً مشابهاً جداً للسنوات السابقة. وسجلت إيرادات النفط والغاز انخفاضاً في النصف الأول من السنة المالية الجارية عن نتائج النصف الأول من سنوات سابقة.

وحققت دولة قطر فائضاً تجارياً كبيراً في النصف الأول من عام 2014 بلغت نسبته 52% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكنه ظل أدنى بعض الشيء من حصيلة النصف الأول من عام 2013. وتواصل الصادرات السلعية ارتفاعها (يقابلها نمو في الواردات)، إضافة إلى استمرار الزيادة في واردات الخدمات والتحويلات المالية للعمالة الوافدة الى الخارج، ما أدى إلى انخفاض طفيف في الحساب الجاري ليبلغ 30.4% من الناتج المحلي الاسمي.

النمو الاقتصادي

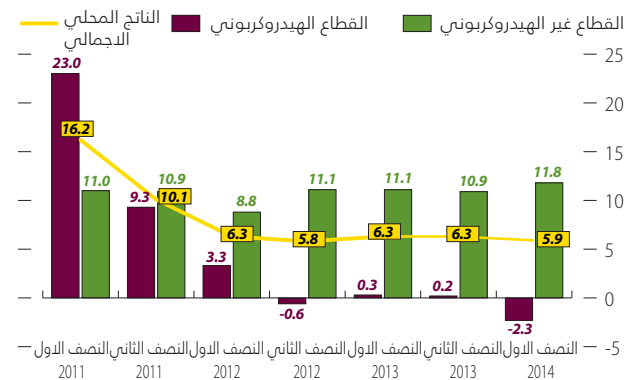
التحليل الإجمالي

سجل اقتصاد دولة قطر نمواً بمعدل 5.9% كتغير سنوي بالقيم الحقيقية (الكمية) في النصف الأول من عام 2014، أي بمعدل أبطأ من المسجل في النصف الأول من عام 2013 (الشكل 1-2). فقد أدى انخفاض إنتاج النفط (الذي هبط بنسبة 3.8% كتغير سنوي)، وكذلك انخفاض إنتاج الغاز (بنسبة 1.8%) بعد إغلاق بعض محطات الغاز الطبيعي المسال الرئيسية بهدف الصيانة، إلى إبطاء النمو. وحقق الاقتصاد نمواً بالقيم الاسمية بمعدل 5.2% كتغير سنوي في النصف الأول من عام 2014. وهبط معامل الانكماش بنسبة 0.7% (وهو مقياس لسعر جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد).

التفاصيل القطاعية

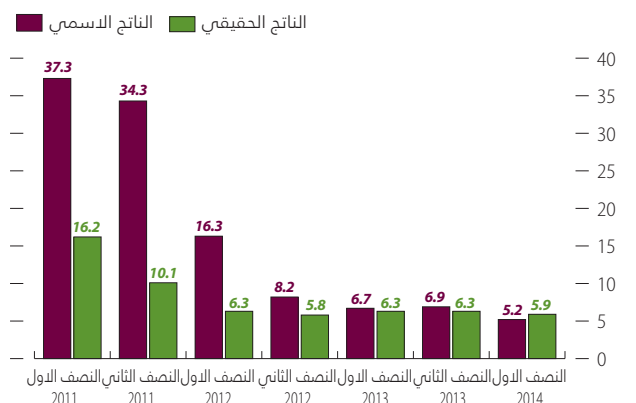
يتضمن الإطار 1-2 مناقشة نمو الناتج حسب مكونات الانفاق. وحافظ ناتج القطاع غير هيدروكربوني على نموه السريع في النصف الأول من عام 2014، حيث سجل معدل نمو قدره 11.8% كتغير سنوي (الشكل 2-2)، أما ناتج القطاع الهيدروكربوني فقد تراجع بمعدل 2.3% بالقيم الحقيقية خلال الفترة ذاتها. وقاد قطاع الخدمات نمو ناتج القطاع غير الهيدروكربوني، وتلاه قطاع البناء، بينما بقيت مساهمة الصناعة التحويلية والمرافق ضئيلة (الشكل 2-3).

الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني (%)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز في نطاق قطاع التعدين والاستخراج.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

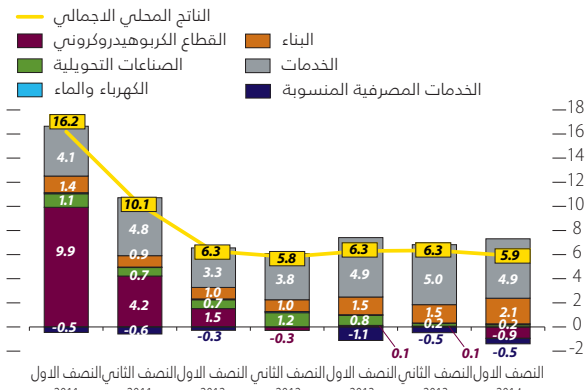
الشكل 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 5 أكتوبر 2014.

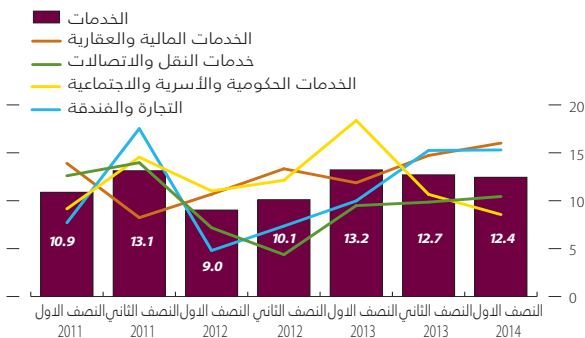
نموًا قدره 16% كـتغير سنوي في النصف الأول من عام 2014، كما نمت التجارة والفندقة بمعدل 15.3%. (تظهر البيانات المأخوذة من الهيئة العامة للسياحة ارتفاعًا قدره 9% كـتغير سنوي في إجمالي أعداد السياح الذين زاروا قطر في الربع الأول من عام 2014). وتوسعت خدمات النقل والمواصلات محافظةً على زخمها المتصاعد، بفضل توسع الخطوط الجوية القطرية، وإدخال خدمات نقل بري جديدة في الدوحة، ونمو قوي في الاتصالات. ونمت الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية، وان كان بمعدل متباطئ، وذلك بالتوازي مع تزايد عدد سكان قطر (بلغ عدد السكان في نهاية أكتوبر أكثر من 2.2 مليون نسمة، بزيادة قدرها 9.5% بالمقارنة بذات الشهر من عام 2013 - الشكل 5-2).

الشكل 3-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز في نطاق قطاع التعدين والاستخراج. الخدمات تشمل النقل والمواصلات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والحكومية والأسرية والاجتماعية.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استنادًا إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

الشكل 4-2: نمو الخدمات (%)



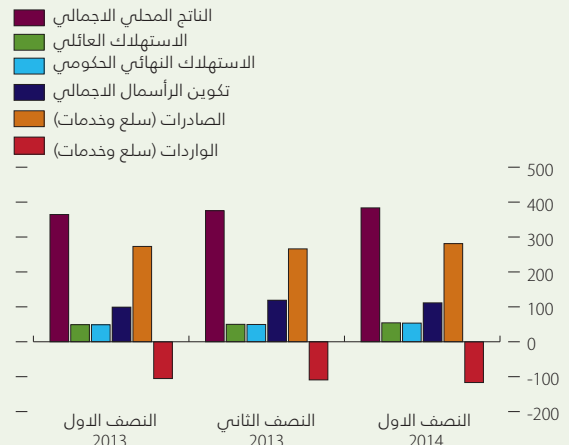
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استنادًا إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

ساهم قطاع البناء، بدفع من برنامج الإنفاق الرأسمالي الحكومي الضخم، بنحو 2.1 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع ارتفاع ناتج هذا القطاع بنسبة 17.9% (الشكل 6-2). ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الصاعد في ناتج قطاع البناء خلال النصف الثاني وخلال فترة التوقع (انظر الجزء الأول). وتراجعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى 0.2 نقطة مئوية من نمو الناتج

الإطار 1-2: مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نشرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لأول مرة تقديرات تتعلق بجانب الإنفاق (من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقط) في يوليو 2014، مع تقديرات تعود إلى الربع الأول من عام 2013 (الشكل في الإطار). ويتيح توفر البيانات الربعية حاليًا عرض تقدير النمو في نصف عام. وفي النصف الأول من عام 2014، كانت الصادرات التي تهيمن عليها المنتجات الهيدروكربونية أكبر مكون في الإنفاق، وشكلت 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما شكل الاستثمار 29.1%. في حين ساهم الاستهلاك العائلي بنسبة 14.1% فقط، والاستهلاك الحكومي للسلع والخدمات النهائية بنسبة 13.9%. وشكلت الواردات، والتي تمثل تسربًا من الاقتصاد المحلي، 30.5% من مجمل الإنفاق. وارتفع معدل الادخار في دولة قطر (انظر مسرد المصطلحات) في نصف العام المذكور نحو 2.3 نقطة مئوية، ليصل إلى 59.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الشكل في الإطار: جانب الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال)



ملاحظة: التقديرات الخاصة بعامي 2013 و2014 أولية، ويتضمن التكوين الرأسمال الإجمالي الفروق الإحصائية.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استنادًا إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 27 أكتوبر 2014.

وارتفعت الصادرات كنمو سنوي بنسبة 2.9% و الواردات بنسبة 10.9% في النصف الأول من عام 2014. وارتفع التكوين الرأسمال الإجمالي بنسبة 12.5%، بدفع من برنامج الإنفاق الرأسمالي الحكومي الضخم. وازداد الاستهلاك العائلي بما يقارب 11%، والإنفاق الحكومي بنسبة 9.7%.

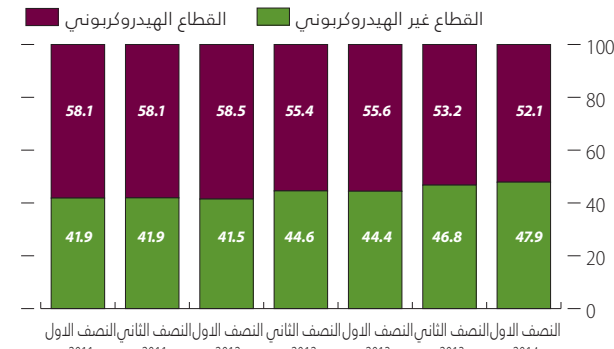
حيث ساهم قطاع الخدمات، و الذي حقق معدل نمو قدره 12.4% في النصف الأول كتغير سنوي، بمقدار 4.9 نقطة مئوية في النمو الحقيقي (الشكل 4-2)، ما جعل حصته من الناتج الحقيقي تصل إلى 40%. ونمت مكونات قطاع الخدمات بسرعة، ومعظمها بمعدل ثنائي الرقم، حيث تسارع قطاع الخدمات المالية والعقارات مسجلًا

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2014

التنوع الاقتصادي

واصلت حصة الناتج غير الهيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعها، متبعة اتجاهها بدأ في النصف الثاني من عام 2012، لتصل إلى 47.9% من الناتج المحلي في النصف الأول من العام (الشكل 2-8). وعلى الرغم من أن ذلك يوحى بتنوع القاعدة الاقتصادية، فإن المؤشرات الأوسع نطاقاً تشير إلى أن التنوع في مجالات هامة أخرى يسير ببطء أكثر مما يشير إليه الاتجاه المذكور (انظر الإطار 2-2، عناصر التنوع الاقتصادي).

الشكل 2-8: حصة القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



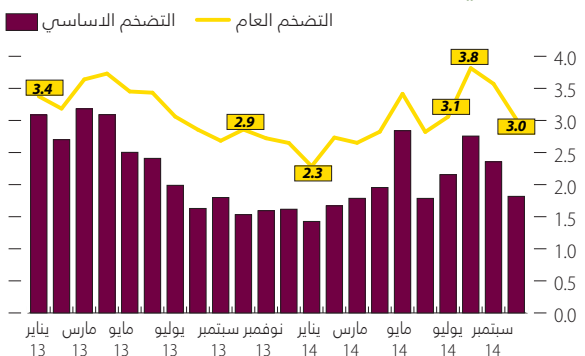
ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز في نطاق قطاع التعدين والاستخراج.
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

الأسعار وأسواق الأصول

أسعار المستهلك

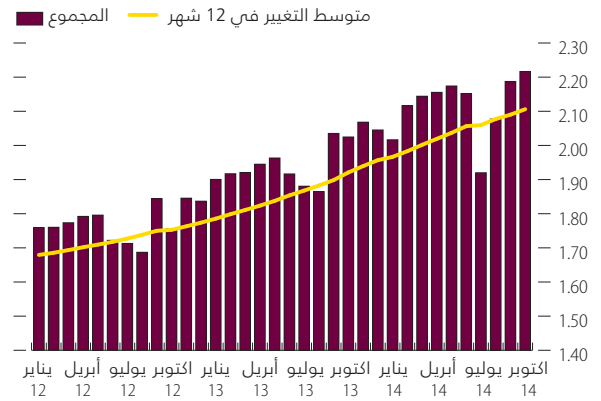
بلغ معدل تضخم أسعار المستهلك العام (مقاساً كتغير مئوي على أساس سنوي في مؤشر أسعار المستهلك) 3.0% في شهر أكتوبر 2014 (الشكل 9-2)، أما معدل التضخم الأساسي (الذي يستبعد المكونات الأكثر تقلباً في سلة مؤشر أسعار المستهلك كالمواد الغذائية والمرافق والإيجارات السكنية) فوصل إلى 1.8%. وسجل متوسط معدل التضخم السنوي على مدى 12 شهراً حتى شهر أكتوبر 2014 ما يقرب من 3.0%، وهو ما يأتي موافقاً للقيمة المتوقعة لعام 2014 في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر الصادر في يونيو، والبالغة 3.0%.

الشكل 9-2: معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %)



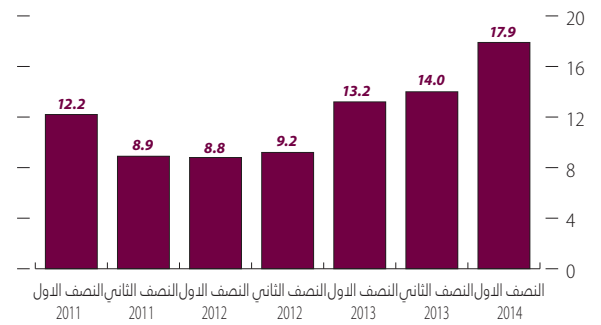
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات: (http://www.qix.gov.qa/), تاريخ التصفح 17 نوفمبر 2014.
ملاحظة: معدل التضخم الأساسي هو معدل التضخم العام ناقص الإيجارات والمرافق.

الشكل 5-2: إجمالي عدد السكان (مليون)



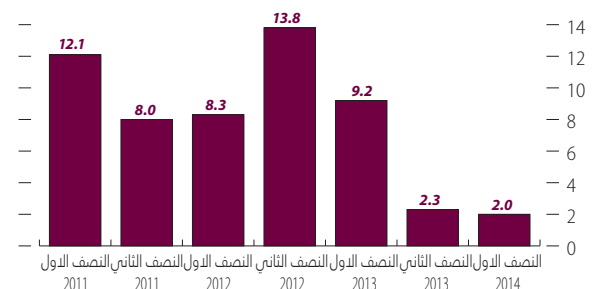
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 3 نوفمبر 2014.

الشكل 6-2: نمو قطاع البناء (%)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

الشكل 7-2: نمو الصناعات التحويلية (%)

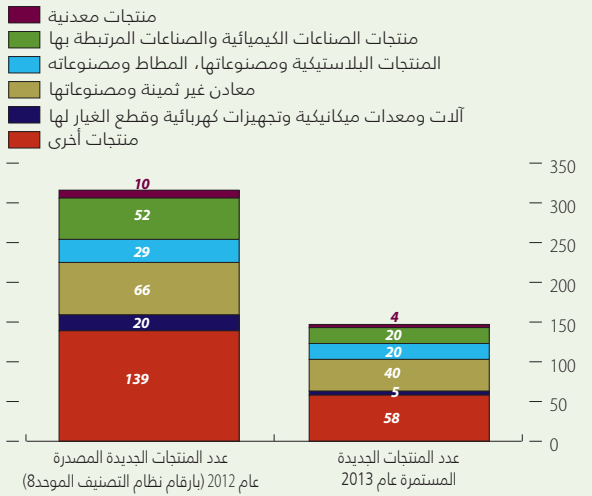


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 أكتوبر 2014.

الإجمالي، على الرغم من نموه في النصف الأول بمعدل 2.0% (الشكل 7-2). وشكلت صناعة الكيماويات والحديد والصلب مجمل نمو القطاع. وأبرزت الفترة المذكورة تراجعاً في ناتج المشتقات النفطية المكررة والبتروكيماويات الأخرى والأسمدة، والتي تأثرت سلباً بسبب أعمال الصيانة، والمعوقات المتعلقة بتوافر المواد الأولية وتراجع الأرباح في الأسواق العالمية. كما تأثر نمو الصناعات التحويلية في بعض المجالات الأخرى مع اقتراب الناتج من الطاقة الانتاجية القصوى والحاجة إلى زيادة الطاقة الانتاجية لتحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج.

الإطار 2-2: عناصر التنوع الاقتصادي

الشكل 2: استمرارية المنتجات الجديدة في الصادرات القطرية حسب القطاع (2011-2013)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

وبالنظر من خلال هذا المنظور الواسع للتنوع الاقتصادي، تبدو النتائج مختلطة.

على صعيد الدخل: تراكم دولة قطر الأصول الأجنبية من خلال آليات الاستثمار السيادية التي تمتلكها. وقد بلغت القيمة المتراكمة لفوائض الحساب الجاري لدولة قطر (التي تكافئ الحقوق على غير المقيمين) 345.7 مليار دولار في الفترة الممتدة بين عام 2000 وعام 2014. وفي المدى القريب والمتوسط، تسهم الاستثمارات الخارجية في الحد من الضغوط التضخمية المحلية. وفي المدى الطويل، تؤمن تلك الاستثمارات مصدراً للإيرادات يمكن استخدامه لتمويل الموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، ظل دخل الموازنة في السنة المالية 2013/2014 معتمداً إلى حد كبير على النشاط الهيدروكربوني الذي ساهم بصورة مباشرة في 57% من الإيرادات الإجمالية (85.7% إذا أضيف الدخل الاستثماري الآتي من شركة قطر للبترول). وطوال السنوات الست الماضية، ازدادت حصة الإيرادات الأخرى (الإيرادات ضريبة الشركات ورسوم المرافق العامة والرسوم الجمركية) بشكل ضئيل من 20% إلى 23% فقط من إجمالي الإيرادات الحكومية (انظر الإطار 2-3).

على صعيد هيكل الملكية: تبين مؤشرات تنمية القطاع الخاص بعض النجاح. ولكن انطلاقاً من أساس منخفض. ففي عام 2012، وهو آخر عام تتوفر عنه البيانات، كانت نسبة النشاط الخاص في عموم الاقتصاد أكبر مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، بيد أن هذه النسبة كانت أقل من الذروة التي بلغت في عام 2009. وازدادت نسبة المواطنين القطريين الذين اختاروا العمل في القطاع الخاص، ففي عام 2013، بلغت نسبة اليد العاملة القطرية التي تعمل في القطاع الخاص 11.9%، وهي ضعف ما كانت عليه عام 2006 (5.8%).

على مستوى القدرات: وكما كان الحال لسنوات كثيرة، قامت دولة قطر باستثمارات ضخمة في التعليم، لكن هذه المسألة تحتاج حتماً إلى فترة إعداد طويلة. وبدأت بعض مؤشرات تحقيق بعض التحسن، كنتاج برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن قطر لا تزال متأخرة في مؤشرات المقارنة. وينسحب الأمر نفسه على أنشطة البحث والتطوير في جامعة قطر، وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وصندوق رعاية البحث العلمي التابع لمؤسسة قطر والمراكز الرائدة للبحوث، إذا احتاج الأمر بعض الوقت ليؤتي ثماره. لكن ما أن تخط مرحلة تشييد البنى التحتية الضخمة اللازمة للتنمية في قطر رحالها، من المنتظر أن تبدأ نسبة العمال ذوي المهارات والاختصاصات العالية من اليد العاملة بالازدياد، وذلك عكس الاتجاه الحادث في السنوات الأخيرة من زيادة نسبة اليد العاملة الأقل مهارة.

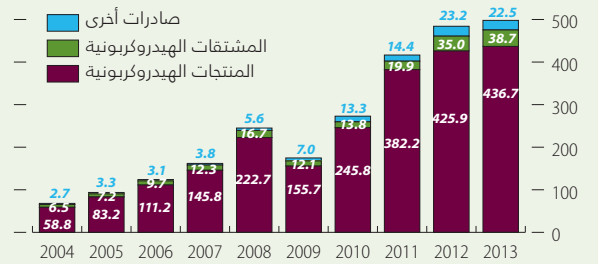
وأخيراً، لا يحدث التنوع الاقتصادي بجره قلم، فالتحولات في تركيبة الناتج تحكي جانباً واحداً من القصة. وإيجاد مصادر مستدامة جديدة لتوليد الثروة، وهو جوهر التنوع، يتطلب كما أشارت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016) تحوُّلاً أعمق في الهوامز والمؤسسات والقدرات.

المصدر: تحليل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

لا يزال الاقتصاد القطري يعتمد بشدة على استغلال ثرواته المعدنية غير المتجددة من النفط والغاز، حيث ساهم إنتاج المواد الأولية بأكثر من نصف ناتج المحلي الاسمي عام 2013، على الرغم من أن ناتج النفط والغاز لم يعد يسجل نسب نمو تذكر. وحقق الاقتصاد الغير هيدروكربوني في السنوات الأخيرة نمواً قوياً، فقفزت حصته من الناتج الاسمي من 41.9% في عام 2011 إلى 45.6% عام 2013. ومن المرشح أن يستمر هذا الاتجاه عام 2014، مع استمرار الاقتصاد القطري في ان يصبح أكثر تنوعاً بالمعنى الضيق للكلمة حيث أن مساهمة الأنشطة غير الهيدروكربونية من مجمل النشاط الاقتصادي أخذت في النمو. و لكن النظر الى امكانية ان تظهر مصادر مستدامة للثروة لتحل محل الغاز و النفط يتطلب النظر بعمق الى بيانات الإنتاج. على الرغم من أن الاقتصاد خارج النفط والغاز يبدى نمواً قوياً من حيث الناتج (انظر الشكل 2-2)، فإن الجزء الأكبر منه يندرج ضمن إطار القطاعات الاقتصادية غير التجارية (التي من الصعب تجارتها دولياً)، كالبناء والخدمات غير التجارية -حتى وإن كانت تلبى احتياجات هامة في الوقت الحاضر- أن يؤمن أساساً صلباً لخلق الثروة في المستقبل. وبالتالي، فإن العامل المحدد في الاحتمالات بعيدة المدى لنمو مستدام هو إلى أي درجة يمكن للاستثمارات الحالية في مشاريع البنية التحتية أن تزيد الإنتاجية والعائدات الاقتصادية مستقبلاً في الاقتصاد ككل.

وعلى هذا الأساس ثمة ضرورة لتنوع مصادر الدخل الناتج عن التصدير. وفي هذا السياق أظهرت صادرات دولة قطر من الخدمات (وبخاصة خدمات النقل) نمواً قوياً بالفعل، لكن من الواضح أن تنوع إيرادات الصادرات السلعية لا يزال متأخراً. ففي عام 2013 على سبيل المثال، ظلت إيرادات المنتجات اللقيمة من النفط والغاز تشكل نصيب الأسد من إيرادات الصادرات (انظر الشكل 1 في الاطار)، ومنذ عام 2009، لم تتعدَّ حصة الصادرات السلعية غير الهيدروكربونية 5% من مجمل إيرادات الصادرات. يبدو أن قطر - حتى الآن على الأقل- لم تؤسس لنفسها موطئ قدم في أنشطة جديدة وتصدير منتجات جديدة، وفق مقياس استمرارية المنتجات الجديدة (انظر الشكل 2 في الاطار).

الشكل 1: هيكل الصادرات القطرية، (مليار ريال)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

وهناك ثلاثة ابعاد اخرى هامة للتنوع الاقتصادي.

- الدخل: توسيع مصادر الدخل (من العملات الأجنبية و الابدادات العامة)، مع تحول الاقتصاد من الاعتماد على تحويل الموارد المعدنية إلى موارد مالية إلى توليد الدخل من الإنتاج خارج النفط والغاز ومن محفظة الاستثمارات المالية والأجنبية المباشرة.
- هيكلية الملكية: خلق التوازن بين اقتصاد معتمد على الهيدروكربون تقوده الدولة إلى اقتصاد يمارس فيه القطاع الخاص دوراً متممياً في إيجاد الثروة والدخل وفرص العمل المنتجة.
- القدرات: الانتقال من الاعتماد بصورة أساسية على التكنولوجيا المتدنية والعمالة غير الماهرة في الاقتصاد خارج النفط والغاز إلى الاعتماد على القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية المتقدمة.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2014

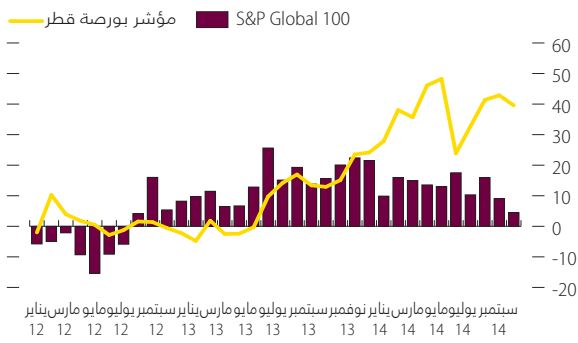
77.1% في المؤشر العام ارتفع ارتفاعًا طفيفًا في النصف الأول من عام 2014 عن الفترة نفسها من عام 2013، وظل تحت السيطرة بفعل انخفاض الأسعار الذي بدأ في الربع الأول من عام 2014.

أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

البورصة القطرية

أغلق مؤشر البورصة القطرية بتاريخ 13 نوفمبر 2014 على قيمة 13724 ، أي بارتفاع قدره 32.3% عن العام السابق. وأدى أداء هذا المؤشر، الذي يضم الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة، تفوقًا على مؤشرات عالمية أوسع نطاقًا كمؤشر «S&P 100» منذ شهر نوفمبر 2013 (الشكل 2-12). وحقق المؤشر أيضًا أداءً أفضل من المؤشرات الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا مؤشر سوق دبي (الذي ارتفع بمقدار 38.2% عن العام السابق).

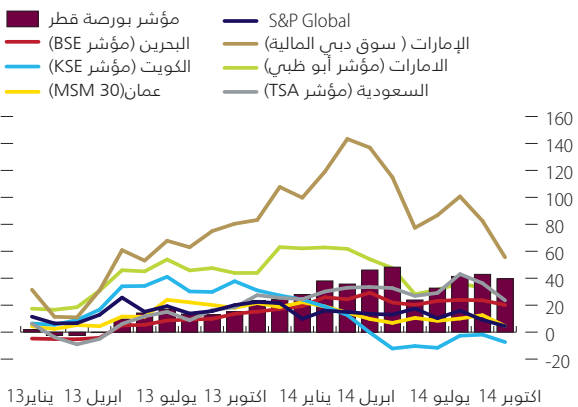
الشكل 2-12: مؤشر البورصة القطرية ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية (http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe) 20% http://portal/Pages/Home 2014. تاريخ التصفح 16 نوفمبر 2014. وقاعدة بيانات CEIC.

وقد شهدت البورصات في المنطقة بعض التراجع في شهري يونيو واکتوبر تأثراً بتقلبات أسواق السلع نظراً للحضور الكبير في البورصات الإقليمية للشركات التي

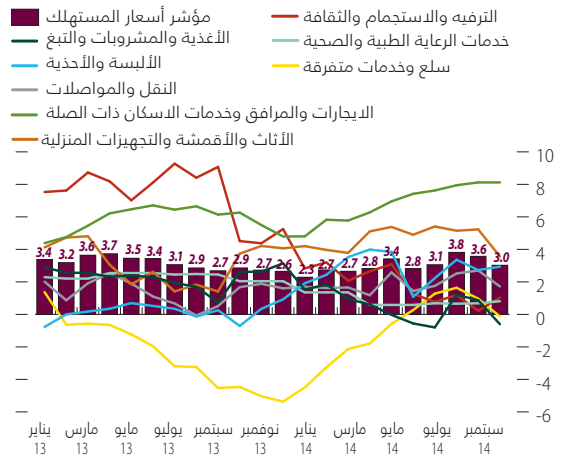
الشكل 2-13: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر «S&P Global 100» (تغير سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية (http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe) 20% http://portal/Pages/Home 2014. تاريخ التصفح 16 نوفمبر 2014. وقاعدة بيانات CEIC.

واستمرت مجموعة الإيجارات والمرافق والخدمات ذات الصلة بالمسكن في قيادة الارتفاع في التضخم الشهري، مسجلةً نموًا قدره 8.1% في شهر أكتوبر على أساس سنوي (الشكل 2-10)، وهو أعلى معدل نمو تسجله الإيجارات في خمس سنوات تقريبًا. وقد حافظت الإيجارات على اتجاهها الصاعد منذ شهر مارس من العام الجاري، لتصل إلى مستويات لم تشهد لها نظيرًا منذ نهاية عام 2009. بيد أن البيانات المنشورة لا تبيّن وجود القدر نفسه من الضغوط السعرية بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى التي لا يمكن استيرادها في مؤشر أسعار المستهلك. وأدى اعتدال أسعار السلع العالمية إلى انخفاض طفيف في فئة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. كما سجلت فئة «سلع وخدمات متفرقة» انخفاضًا في شهر أكتوبر على أساس سنوي.

الشكل 2-10: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %)

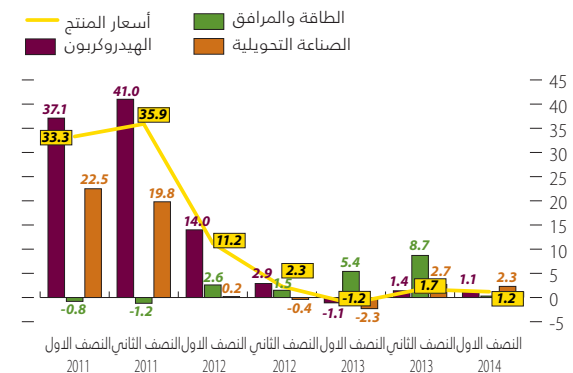


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استنادًا إلى البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات: (http://www.qix.gov.qa) تاريخ التصفح 17 نوفمبر 2014.

أسعار المنتج

حافظ معدل تضخم أسعار المنتج (وهو مقياس لتكاليف السلع المنتجة في دولة قطر) على انضباطه، حيث ارتفعت أسعار المنتج في النصف الأول من عام 2014 بنسبة 1.2% بالمقارنة بالفترة نفسها من العام 2013 (الشكل 2-11). وسجلت ارتفاعات خفيفة في الأسعار في كافة الفئات، فسعر النفط الذي يبلغ وزنه النسبي

الشكل 2-11: نمو مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي، %)

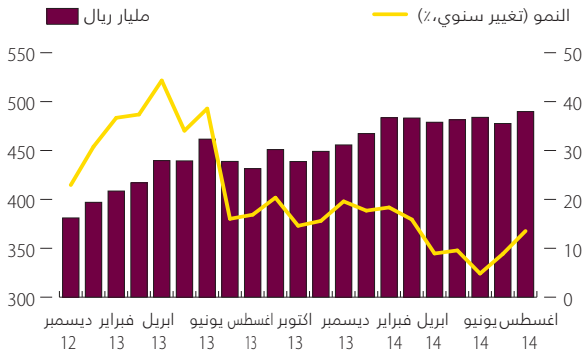


المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استنادًا إلى البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات: (http://www.qix.gov.qa) تاريخ التصفح 21 أكتوبر 2014.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

في التراجع محسوبا على اساس سنوي، محافظًا على الاتجاه الذي شهده منذ النصف الثاني من عام 2013 (انظر الشكل 2-15). فقد تباطأ نمو عرض النقد إلى 7.5% في الفترة بين يناير وأغسطس 2014، مقابل 13.2% للفترة نفسها من عام 2013.

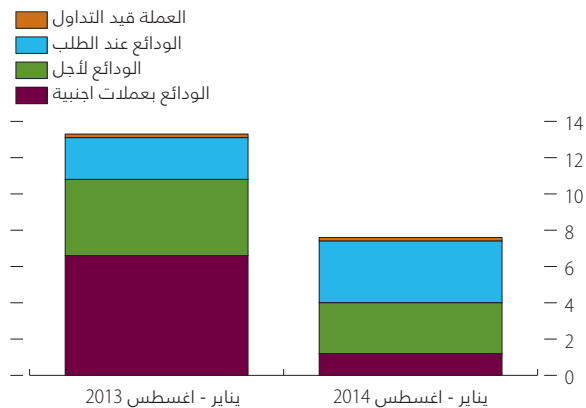
الشكل 2-15: عرض النقد (M2)



المصدر: النشرات النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

وكان نمو عرض النقد في الفترة (يناير - أغسطس) 2014 مدفوعًا في الجزء الأكبر منه بزيادة الودائع بالريال القطري (وبخاصة الودائع تحت الطلب)، التي ساهمت بمفردها بما يقرب من نصف نمو عرض النقد الإجمالي (الشكل 2-16)، ونمو الودائع لتلجّل بمعدل مستقر عمومًا. ولعل النمو القوي في الودائع بالريال القطري يعزى إلى تعبئة المؤسسات العامة والشركات الخاصة للموارد المالية مع استعدادها لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخطط لها. كما ازدادت ودائع الافراد بالريال القطري بصورة عامة بالتوازي مع نمو عدد السكان.

الشكل 2-16: المساهمة في نمو عرض النقد (نقطة مئوية)



المصدر: النشرات النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

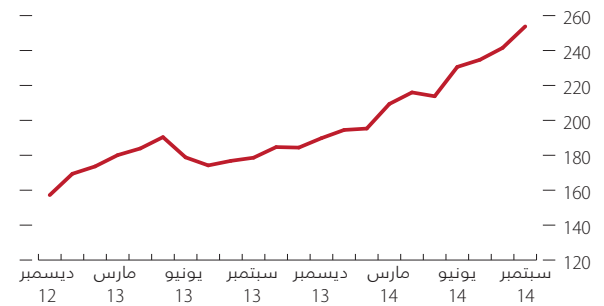
ويُعد تباطؤ نمو الودائع بالعملة الأجنبية السبب الرئيس لتباطؤ نمو عرض النقد في الفترة المذكورة، حيث زادت تلك الودائع بنسبة 3.7% فقط مقابل 23% في الفترة نفسها من عام 2013، الأمر الذي يعكس تباطؤ نمو ودائع القطاع العام بالعملة الأجنبية (تشكل هذه الودائع أكثر من 75% من

يتركز نشاطها في قطاع الطاقة، مما أدى إلى تراجع المكاسب (الشكل 2-13). وسجلت نسبة مكرر الربح الحالي (17.5) ونسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية (2.7) لبورصة قطر، أفضل وثاني أفضل أداء على الترتيب بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وبقيت رسملة السوق متركزة في المصارف والخدمات المالية التي نمت بنسبة 40.3% عن العام الماضي، بحصة قدرها 39.3% من مجمل السوق. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الحصة في السوق: الأسهم الصناعية (31.1%) والعقارات (11.1%). وشكل قطاع التأمين أسرع قطاع في نمو قيمته، على الرغم من أنه لا يمثل أكثر من 3.1% من السوق، بما حققه من نمو بمعدل 74.2% زيادة عن العام الماضي. وحقق سهم شركة مسيعة القابضة للكيماويات أعلى الأرباح خلال العام (220.5%)، على الرغم من أنه أحدث الأسهم في التداول.

العقارات

ييدي مؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي، الذي يتابع صفقات بيع العقارات السكنية، اتجاها صاعداً منذ أواسط 2013، مسجلاً ارتفاعاً جديداً في شهر سبتمبر بنسبة 42.1% بالمقارنة بذات الشهر من العام الماضي، وبنسبة 32% زيادة على الذروة السابقة في أغسطس 2008 (الشكل 2-14).

الشكل 2-14: مؤشر مصرف قطر المركزي لأسعار العقارات



ملاحظة: يقدم مؤشر أسعار العقارات بيانات عن صفقات بيع العقارات (بما فيها الأراضي والفيلا والعقارات السكنية) استناداً إلى بيانات مأخوذة من وزارة العدل. المصدر: مصرف قطر المركزي: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/RealEstate/Pages/RealEstatePriceIndex.aspx> تاريخ التصفح 22 أكتوبر 2014.

ويفيد تقرير شركة الأصبخ للخدمات العقارية ان أسعار الأراضي في الدوحة واصلت ارتفاعها بصفة عامة، لتسجل زيادة بنسبة 15% في الربع الأول من عام 2014 في بعض المناطق المميزة. كما ترتفع أيضاً أسعار الأراضي خارج الدوحة. وشهد عام 2014 ارتفاعاً في قيم إيجارات محال تجارة التجزئة، إلا أن الافتتاح المرتقب لستة مراكز تسوق جديدة في العام المقبل قد يدفع هذه الإيجارات إلى الاعتدال في المدى القريب.

عرض النقد والائتمان

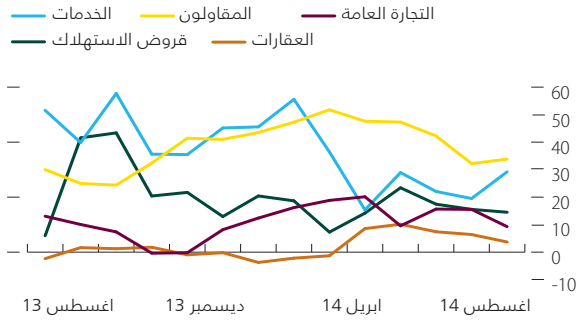
عرض النقد

استمر نمو عرض النقد - استناداً إلى تعريفه الواسع (M2) (انظر مسرد المصطلحات)-

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2014

من أنها تشكل المكون الأكبر في الإقراض إلى القطاع الخاص (الشكل 2-19)، نظرًا للنمو البطيء في الإقراض إلى هذا القطاع. ويعكس هذا الضعف على الأرجح أثر التدابير التي اتخذها مصرف قطر المركزي للحد من تعرض البنوك للمخاطر المرتبطة بأسواق العقارات، حيث عزز الإطار الرقابي القائم على المخاطر الذي يتبعه في الإشراف على البنوك.

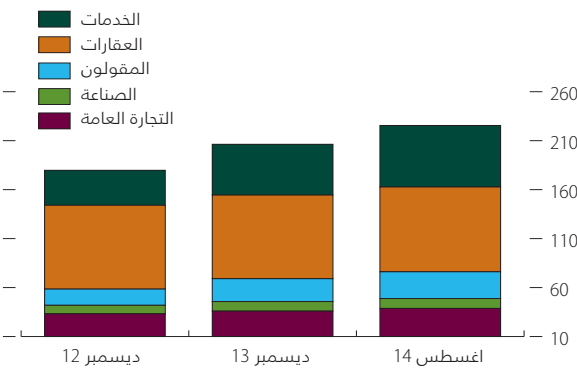
الشكل 2-18: نمو قروض البنوك التجارية إلى القطاع الخاص (تغير سنوي، %)



المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

وبالمثل، بقى نمو قروض الاستهلاك قويًا بمعدل 12.7% في الفترة (يناير-أغسطس) 2014، مدعومة بارتفاع الدخل الاسمي للقطاع غير الهيدروكربوني والنمو القوي في عدد السكان (انظر الشكل 2-18).

الشكل 2-19: الإقراض إلى الشركات الخاصة في القطاعات الرئيسية (مليار ريال)



المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

وشهد الرصيد القائم للائتمان المقدم للقطاع العام اتجاهًا نزوليًا منذ بداية عام 2014، ليتراجع بنسبة 3.7% خلال تلك الفترة. وربما يعكس ذلك تسديد القروض (بما في ذلك استرداد سندات الخزينة والصكوك التي حل أجلها، حيث يتم إصدارها بالأساس للمساهمة في تطوير السوق المالية المحلية وليس للتمويل) و زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي المدعوم بالفوائض المالية الكبيرة. فمنذ الربع الأول لعام 2013، تجاوزت ودائع القطاع العام الإجمالية رصيد الائتمان القائم، ما يوحي باعتماد القطاع العام بدرجة أقل على التمويل من النظام المصرفي (الشكل 2-20).

إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية في الجهاز المصرفي). وانخفضت مساهمة الودائع بالعملة الأجنبية من 6.6 إلى 1.2 نقطة مئوية فقط.

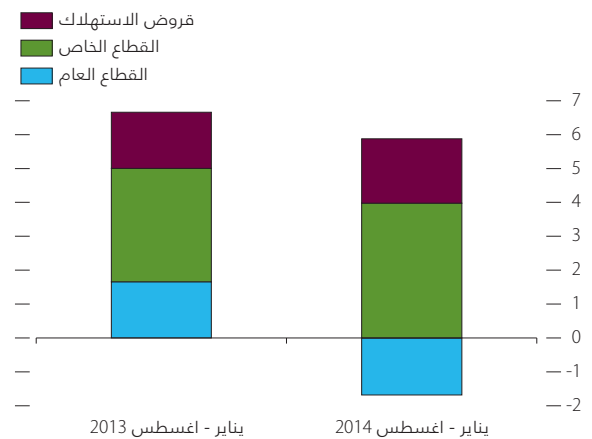
وقد حدث التباطؤ في نمو ودائع القطاع العام بالعملة الأجنبية انطلاقًا من قاعدة قوية في الفترات السابقة، و من ثم فإن هذا النمو المتباطئ ربما يعكس إعادة ترتيب أولويات محفظة أصول القطاع العام، بحيث يتم تخصيص جزء أكبر من عائدات النفط والغاز لتمويل الاستثمارات داخليًا وخارجيًا، بدلًا من الاحتفاظ بها في شكل ودائع بعملة أجنبية في النظام المصرفي. ويتسجم مع هذا التفسير العجز الكبير نسبيًا الذي سجله الحساب المالي في ميزان المدفوعات في النصف الأول من عام 2014 إضافة إلى ارتفاع الأصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي. ولما كانت عائدات النفط والغاز من العملات الأجنبية تُحوّل إلى ودائع بالريال القطري لتمويل مشاريع الاستثمار المحلية، فإن احتياطات المصرف المركزي ستزداد.

الائتمان

إن التباطؤ في نمو عرض النقد عام 2014 ينعكس أيضًا في تغيرات الأصول المقابلة للجهاز المصرفي، والتي تشكل التسهيلات الائتمانية للبنوك الجزء الرئيسي منها، إذ شهد نمو الائتمان المصرفي تباطؤًا مشابهًا. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014، تباطأ معدل نمو الائتمان المحلي، الذي يشكل أكثر من 90% من مجمل الائتمان، إلى 4.2% بعد أن بلغ 7.0% تقريبًا في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد حصل نمو الائتمان حصريًا في الإقراض إلى القطاع الخاص (قروض للشركات الخاصة وقروض الاستهلاك)، بينما تراجع الائتمان إلى القطاع العام بنسبة 3.7% تقريبًا ليشكل كإجمالي نمو الائتمان المحلي الإجمالي (الشكل 2-17).

وشهد الإقراض إلى شركات القطاع الخاص ارتفاعًا بنحو 10% حتى شهر أغسطس 2014، بفضل ارتفاع معدلات نمو الإقراض إلى قطاع الخدمات وشركات التجارة العامة، والإقراض إلى شركات المقاولات (الشكل 2-18). ويعكس هذا الاتجاه الزخم في قطاعي الخدمات والبناء ومساهمتهما الملحوظة في النمو الاقتصادي (انظر جزء نمو الناتج المحلي الإجمالي). وكانت مساهمة القطاع العقاري في نمو الإقراض إلى الشركات الخاصة ضعيفة، على الرغم

الشكل 2-17: المساهمة في نمو الائتمان المحلي (نقطة مئوية)



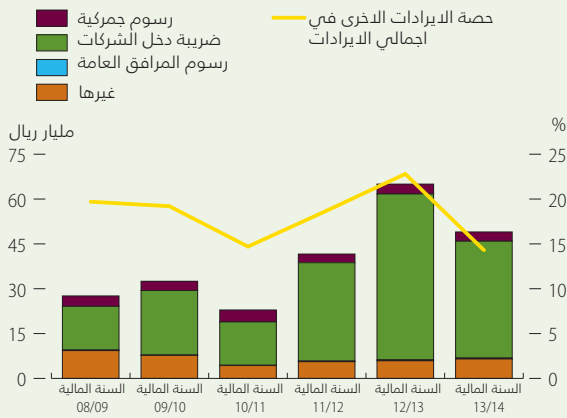
المصدر: النشرات النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

عن هدف الموازنة الأصلي. لكن بند «إيرادات أخرى» (بصورة أساسية ضريبة الشركات إضافة إلى الرسوم الجمركية ورسوم المرافق العامة) انخفضت قيمته إلى حد ما عن الرقم المقرر في الموازنة (الإطار 3.2).

الإطار 3-2: الإيرادات الحكومية الأخرى

تجنبي الحكومة إيرادات أخرى غير تلك الناتجة عن النفط والغاز والدخل الاستثماري، وهي تضم بصورة أساسية ضريبة دخل الشركات والرسوم الجمركية ورسوم المرافق العامة (الشكل في الإطار). وقد اتخذ بند «إيرادات أخرى» على مدى السنوات المالية الست المنصرمة اتجاهًا صاعدًا، بسبب زيادة إيرادات ضريبة الشركات، لكن حصة هذا البند من الإيرادات الإجمالية لم تتخذ اتجاهًا واحدًا، بل تحركت صعودًا ثم هبوطًا ضمن نطاق تراوح بين 15% و23%.

الشكل في الإطار: الإيرادات الحكومية الأخرى

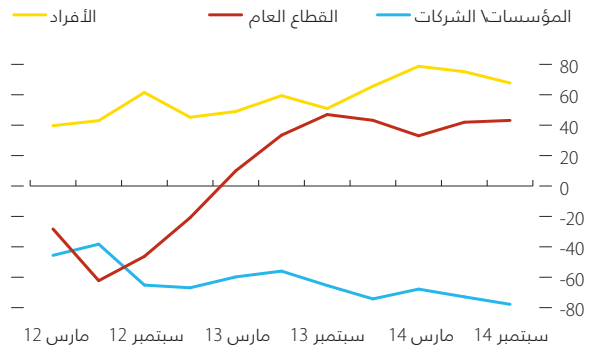


ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. المصدر: وزارة المالية

وشهدت السنوات الست الماضية ارتفاعًا سريعًا في ضريبة الشركات، حيث وصلت إلى 55.5 مليار ريال قطري في السنة المالية 2013/2012، ثم انخفضت في السنة المالية 2014/2013. وعلى الرغم من زيادة الواردات بنسبة 25% في الفترة بين عامي 2008 و2013، لم تحقق الرسوم الجمركية نموًا يتناسب مع هذه الزيادة، الأمر الذي يعزى ربما إلى الإعفاءات الجمركية للمستوردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة. أما رسوم المرافق العامة فقد ساهمت بنسبة 0.7% من بند الإيرادات الأخرى في السنة المالية 2013/2014، لكنها مع ذلك ارتفعت من 230 مليون ريال في السنة المالية 2009/2008 إلى 330 مليون ريال في السنة المالية 2014/2013.

وعلى جانب الإنفاق، تظهر أرقام وزارة المالية المعدلة زيادة بنسبة 14.1% في السنة المالية 2014/2013 عن السنة المالية السابقة (الشكل 2.2)، في حين ان البيانات الواردة في يونيو أظهرت

الشكل 2-20: ميزان الودائع والقروض للقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد (مليار ريال)



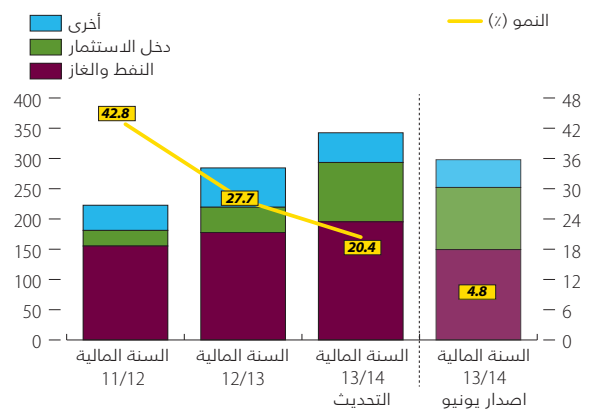
المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف قطر المركزي.

حسابات المالية العامة

السنة المالية 2014/2013

عدلت وزارة المالية إجمالي الإيرادات الحكومية للسنة المالية 2014/2013 لتصبح 342.4 مليار ريال قطري (بزيادة قدرها 14.9%) وإجمالي النفقات إلى 234.5 مليار ريال قطري (بزيادة قدرها 15.3%) منذ اصدار شهر يونيو من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» (الشكل 2-21). وكان من شأن هذه التعديلات رفع الفائض الإجمالي المقدر إلى 108 مليار ريال قطري، قياسا لما كان مقدرا في يونيو الماضي (96.6 مليار). وتظل هذه التقديرات أولية بسبب امكانية حدوث مزيد من التعديلات.

الشكل 2-21: إجمالي الإيرادات الحكومية (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. المصدر: وزارة المالية

وبناء على الأرقام المعدلة، ارتفعت الإيرادات المالية في السنة المالية 2014/2013 بنسبة 20.4% عن السنة المالية 2013/2012. ونتيجة للافتراضات المتحفظة لأسعار النفط عند وضع الموازنة، جاءت الإيرادات الهيدروكربونية المتحققة والدخل الاستثماري للسنة المالية 2014/2013 أعلى بنسبة 57%

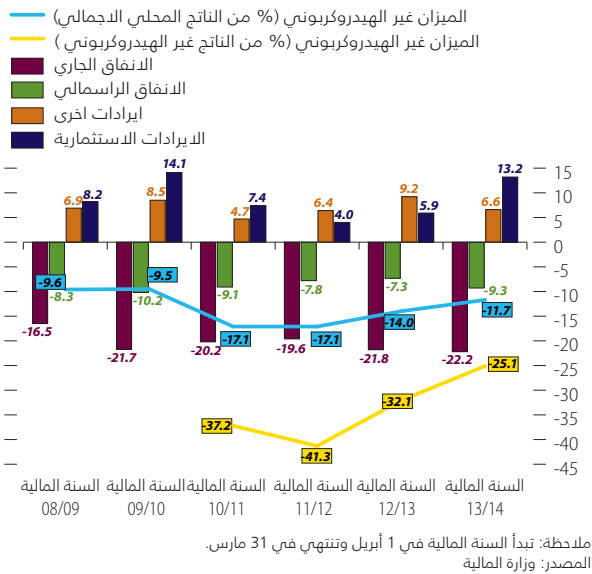
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2014

من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2014/2013 قياساً بما كان عليه في السنة السابقة (الشكل 2-23)، على الرغم من أنه أعلى من نسبة 7.3% الواردة في تقديرات يونيو. وبلغ العجز غير الهيدروكربوني كنسبة من الناتج المحلي غير الهيدروكربوني -وهو مقياس لصفى الأموال التي تضخها الحكومة كإنفاق في الاقتصاد غير الهيدروكربوني- ما مقداره 25.1% في السنة المالية 2014/2013. يعد ارتفاع الدخل الاستثماري في إيرادات الموازنة العامل الأساسي في خفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الدخل الاستثماري للحكومة يتكون بصورة أساسية من الفائض المالي المدمج لشركة قطر للبترول، الذي يعتمد هو نفسه اعتماداً كبيراً على ناتج وأسعار النفط والغاز.

الإيرادات الحكومية، النصف الأول من السنة المالية 2015/2014

إن تقديرات النصف الأول من السنة المالية 2015/2014 (من شهر أبريل حتى شهر سبتمبر) هي تقديرات أولية وقد تخضع لتغييرات كبيرة، وتتوقع موازنة السنة المالية 2015/2014 زيادة متواضعة في الإيرادات بنسبة 3.5% عن موازنة السنة السابقة، كنتيجة لارتفاع إيرادات النفط (26.4%)، وانخفاض إيرادات الغاز (7.1%)، وبقاء تقديرات الدخل الاستثماري والإيرادات الأخرى على حالها إلى حد بعيد.

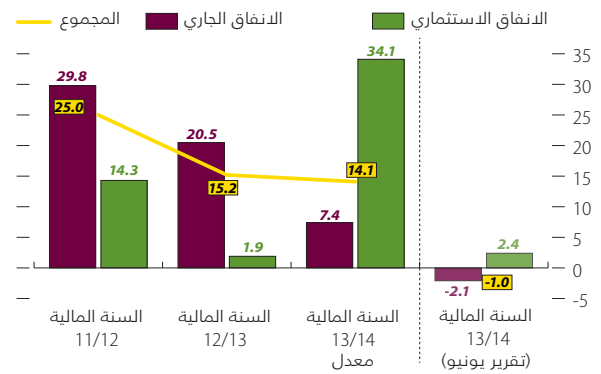
الشكل 2-23: الميزان المالي، النفقات والإيرادات (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)



وقد تحصلت الحكومة في النصف الأول من السنة المالية المذكورة على 164.1 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 72% من هدف الموازنة المقرر بالنسبة للإيرادات الإجمالية (الشكل 2-24). وتلقت الحكومة ما يقرب من ضعف الدخل الاستثماري المقرر في الموازنة للسنة المالية كلها (111.7 مليار ريال قطري)، بينما حققت إيرادات النفط والغاز (35.9 مليار ريال قطري) والإيرادات الأخرى (16.5 مليار ريال قطري) 36% و 24% مما هو وارد في الموازنة على الترتيب.

انخفاضاً بمعدل 1% . وارتفع الإنفاق الجاري المنقح بنسبة 7.4% عن السنة المالية 2013/2012، وهو أقل معدل ارتفاع في السنوات الخمس الماضية، على الرغم من أنه تجاوز تقديرات الموازنة بنسبة 22%. وتم تعديل الإنفاق الرأسمالي في السنة المالية 2014/2013 ليسجل معدل نمو قدره 34.1% قياساً بالسنة السابقة، لكنه لا يزال أقل بنسبة 8% عن الهدف المحدد في الموازنة. وقد اعتمدت وزارة المالية تدابير خاصة لتحسين تخطيط وإدارة الاستثمارات العامة (الإطار 4-2).

الشكل 2-22: نمو الإنفاق العام (%)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.
المصدر: وزارة المالية

الإطار 4-2: إدارة الاستثمارات العامة

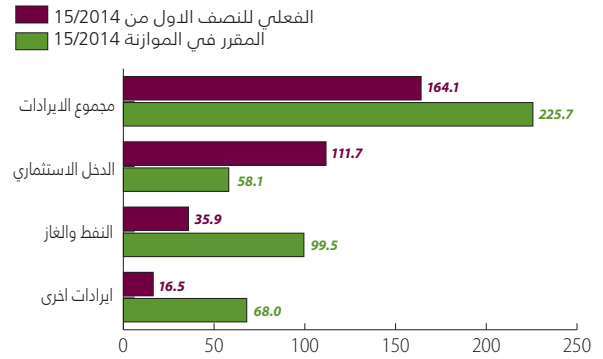
نظراً لضخامة محفظة المشاريع الرأسمالية اللازمة لكي تحقق دولة قطر أهدافها التنموية، وتتمكن من الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، يعد حسن تخطيط وإدارة هذه المحفظة أمراً ضرورياً. وانطلاقاً من الرؤية المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، أحدثت الحكومة إدارة خاصة في وزارة المالية لإدارة الاستثمارات العامة. إن الغاية الأساسية من هذه الإدارة هي دراسة واختيار ومراقبة المشاريع الرأسمالية وغير الرأسمالية الممولة من الدولة. وتوسع الإدارة إلى ضمان التوافق بين محفظة المشاريع العامة واحتياجات دولة قطر ذات الأولوية، فضلاً عن تحسين عملية التنفيذ على مستوى المشاريع. ويمتد دور الإدارة على امتداد دورة حياة المشاريع الأساسية، بما في ذلك عمليات البناء والتشغيل، بما يمكنها من التحقق من أن المشاريع العامة يجري تنفيذها وتشغيلها بما يعود بالفائدة القصوى على الدولة. ولن تكون الإدارة مجرد مكتب هندسي ورقابي، وإنما ستعمل يداً بيد مع مؤسسات الدولة الأخرى.

المصدر: وزارة المالية

وبلغ الفائض الإجمالي 108 مليار ريال قطري، مرتفعاً عن تقديرات يونيو البالغة 96.6 مليار ريال. ويظهر التعديل تراجعاً في العجز غير الهيدروكربوني إلى 11.7%

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014 - 2016 تحديث

الشكل 2-24: إيرادات الموازنة، الفعلية والمقررة في الموازنة لنصف السنة المالية 2015/2014 (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. بيانات السنة المالية 2015/2014 أولية وتغطي الفترة بين 1 أبريل و30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

الإنفاق عن موازنة السنة السابقة، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 3.5%، و الإنفاق الرأسمالي بنسبة 16.8%. ومقارنة بحصيلة السنة المالية 2014/2013، فإن هدف الإنفاق الجاري في الموازنة الحالية هو اقل بنسبة 20.8%، بينما هدف الإنفاق الرأسمالي هو أكبر بنسبة 26.5%.

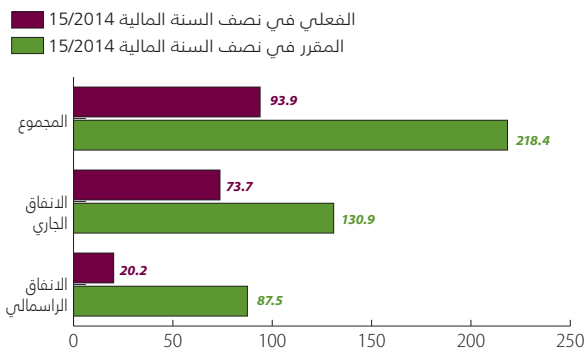
وبالنسبة للنصف الأول من السنة المالية الحالية، تفيد التقديرات الأولية أن الإنفاق الحكومي الفعلي بلغ 93.3 مليار ريال قطري، أو ما يقارب 43% من الإنفاق المستهدف في الموازنة للسنة المالية كلها (الشكل 2-26). ويشكل الإنفاق الجاري الجزء الأكبر من هذا الإنفاق بنحو 73.7 مليار ريال (56% من الموازنة)، بينما يساهم الإنفاق الاستثماري بنحو 20.2 مليار ريال قطري (23.1%). وجاء نمط الإنفاق في النصف الأول من السنة المالية الحالية على قدر كبير من الشبه بالسنوات السابقة (الشكل 2-27).

موقف الموازنة العامة والدين العام

تستهدف موازنة السنة المالية 2015/2014 تحقيق فائض إجمالي قدره 7.2 مليار ريال قطري، وهو فائض ضئيل إذا قورن بالفائض المتوقع في السنة المالية السابقة (108 مليار ريال). لكن نظرًا إلى أن كلاً من الإيرادات والتنفقات الفعلية تنحو إلى الاختلاف كثيرًا عن أهداف الموازنة المقررة لهما، فإن الأرصدة المتوقعة في الموازنة لا تعطي مؤشرًا جيدًا عن موقف الموازنة. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الأولية إلى ان فائض السنة المالية 2014/2013 أكبر 14 مرة من الفائض المتوقع في الموازنة، أما في سنوات سابقة، فإن الفائض المتوقع تراوح ما بين 1.5 و3 مرات أكبر من الفائض المتوقع في الموازنة.

ويظهر النصف الأول من السنة المالية الحالية أن الفائض المالي العام بلغ 70.2 مليار ريال قطري (الشكل 2-28)، وهو أعلى مما هو مسجل في النصف الأول من السنة المالية السابقة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة الدخل الاستثماري المسجل، وبلغ إجمالي الدين العام حتى 30 سبتمبر نحو 182.3 مليار ريال قطري، تتوزع إلى 128 مليار ريال دين داخلي و54.3 مليار ريال دين خارجي، وهو أقل من قيمة إجمالي الدين العام المسجلة في ختام السنة المالية 2014/2013 والبالغة 206.2 مليار ريال قطري. ويعود معظم الانخفاض في إجمالي الدين العام إلى الانخفاض في رصيد الدين الخارجي.

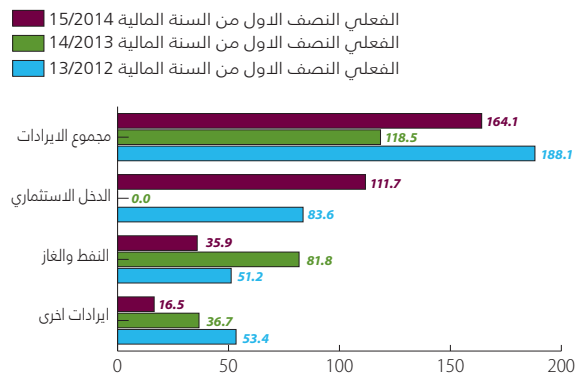
الشكل 2-26: إنفاق الموازنة، الفعلي والمقرر في الموازنة لنصف السنة المالية 2015/2014 (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. بيانات السنة المالية 2015/2014 أولية وتغطي الفترة بين 1 أبريل و30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

وقد انخفضت إيرادات النفط والغاز في النصف الأول من السنة المالية الحالية عن مستوياتها للنصف الأول من السنوات السابقة، كنتيجة لتراجع كميات الإنتاج والأسعار (انظر جزء النمو الاقتصادي) (الشكل 2-25). و كذلك تراجعت قيمة الإيرادات الأخرى في النصف الأول من السنة المالية الحالية مقارنة بمستوياتها في النصف الأول من السنوات السابقة، حيث بلغت ما يعادل 24% فقط مما ورد في الموازنة مقابل 54% أو أكثر في النصف الأول من السنوات السابقة.

الشكل 2-25: إيرادات الموازنة، الفعلي للنصف الأول من السنة المالية (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. بيانات السنة المالية 2015/2014 أولية وتغطي الفترة بين 1 أبريل و30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

ولن يكون تحليل التغيير في أداء الدخل الاستثماري في الآونة الأخيرة ذي معنى، بسبب التغيرات التي أجريت مؤخرًا على سياسة تحويل الفوائض المالية من شركة قطر للبترول إلى موازنة الدولة. (انظر التوقعات المالية في الجزء الأول والإطار 4-2 في تقرير يونيو من الآفاق الاقتصادية لدولة قطر).

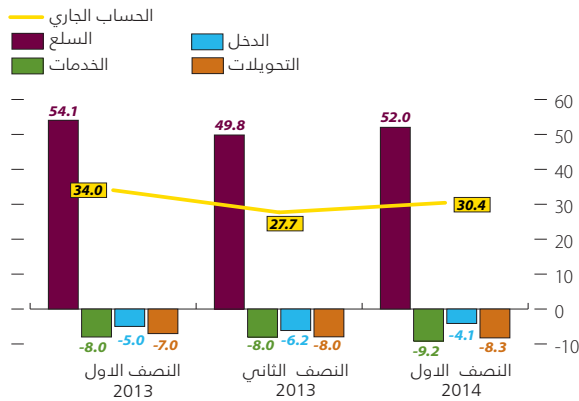
الإنفاق الحكومي، النصف الأول من السنة المالية 2015/2014

شهدت موازنة السنة المالية 2015/2014 زيادة متواضعة بنسبة 3.7% في

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2014

وشكل الفائض التجاري الكبير، الذي يعادل 52% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مرة أخرى أساساً لتسجيل فائض ضخم في الحساب الجاري في النصف الأول من عام 2014. وقد عوّض الفائض في التجارة السلعية العجز في المكونات الأخرى للحساب الجاري. وكان العجز في موازين الخدمات والدخل والتحويلات (التي تتضمن تحويلات العاملين للخارج) مرتفع نسبياً.

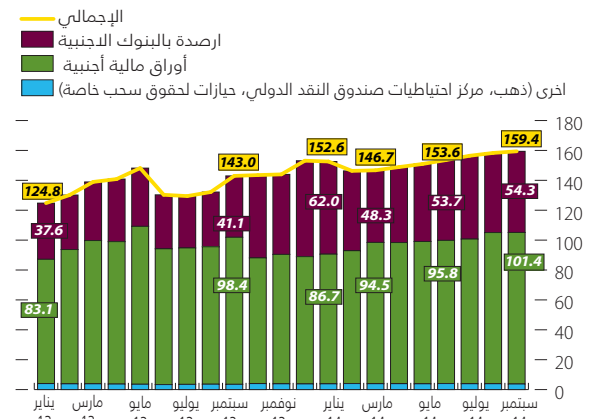
الشكل 2-29: عناصر الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من مصرف قطر المركزي: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx>، تاريخ التصفح 25 نوفمبر 2014.

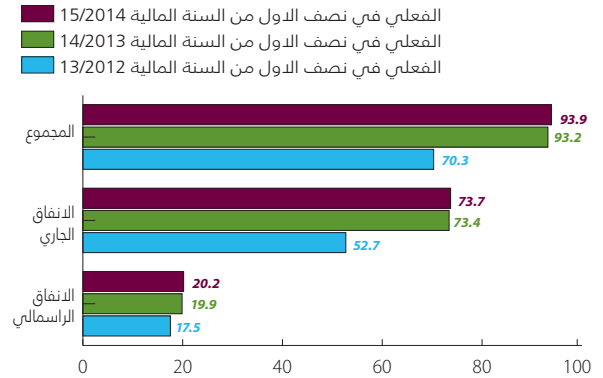
لقد بلغت احتياطات مصرف قطر المركزي من النقد الأجنبي نحو 159.4 مليار ريال قطري في نهاية سبتمبر 2014، بزيادة قدرها 16.4 مليار ريال عن العام الماضي (الشكل 2-30)، وهو ما يعكس الفائض العام المحقق في ميزان المدفوعات. وفي سبتمبر 2014، وصلت احتياطات النقد الأجنبي لدولة قطر إلى ما يغطي الانفاق على استيراد السلع لمدة 15 شهراً، أو قرابة 20% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الشكل 2-30: احتياطات النقد الأجنبي (مليار ريال)



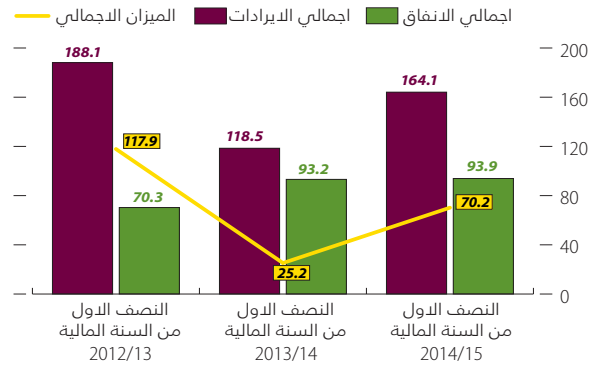
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 25 نوفمبر 2014.

الشكل 2-27: إنفاق الموازنة، الفعلي للنصف الأول من السنة المالية (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. بيانات السنة المالية 2015/2014 أولية وتغطي الفترة بين 1 أبريل و30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

الشكل 2-28: الميزان الإجمالي الفعلي في النصف الأول من السنة المالية (مليار ريال)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس. بيانات السنة المالية 2015/2014 أولية وتغطي الفترة بين 1 أبريل و30 سبتمبر. المصدر: وزارة المالية

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

حققت دولة قطر فائضاً تجارياً كبيراً في النصف الأول من عام 2014 بلغت قيمته 199.6 مليار ريال قطري، بفضل زيادة الصادرات وتباطؤ نمو الواردات (الشكل 2-29). وتبين تقديرات مصرف قطر المركزي أن إيرادات الصادرات السلعية في النصف الأول من عام 2014 ارتفعت بنسبة 1.3% مقارنة بالنصف الأول من عام 2013، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى صادرات النفط والغاز. ونمت الواردات السلعية في النصف الأول بنسبة 0.9%، وهي بصورة أساسية مدخلات لازمة لمشاريع البناء. وتشير تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن نمو الواردات تركز في الآلات ومعدات النقل فضلاً عن مواد مصنعة متفرقة.

واستمر قطاع النفط والغاز في توفير الجزء الأكبر من عائدات التصدير لدولة قطر، بينما لم تتعدّ نسبة الصادرات من غير النفط والغاز 11.7% من مجمل الصادرات السلعية، ودون تغيير عن نسبة عام 2013.

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعة له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

- طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.
- طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغييرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).

- طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كالأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، الإيجارات والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغييرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغييرات في الأسعار إضافة إلى التغييرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستهلكه القطاعان العائلي والحكومي من سلع وخدمات تلبى احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يتم انشاؤه في الاقتصاد من أصول ثابتة (أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت) زائد قيمة التغيرات في المخزون. ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار ناقص استهلاك (إهلاك) الرأسمال الثابت ويساوي ما يضاف إلى المخزون المادي لرأس المال في الاقتصاد بين فترتين.

الادخار القومي

هو الدخل القومي المتاح ناقص الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي زائد دخل عوامل الإنتاج المحصلة من غير المقيمين ناقص دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي زائد مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة مطروحاً منها كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم المالية العامة

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائد صافي قيمة الاقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

السنة المالية

السنة المالية هي الفترة التي يتم إعداد الموازنة السنوية والحسابات الختامية عنها، والتي تُحسب بنود الإيرادات والنفقات خلالها، وتعرض الحسابات على أساسها. تبدأ السنة المالية لدولة قطر في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومي.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإقراض/الائتمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقرض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً ويترتب على المقرض التزام بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (الحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر الاثني عشر المنصرمة. يختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، و الذي يستخدم تقديرات العائد للأربعاء المقبلة.

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم وقيمه الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الراهن للسهم على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

سعر التسليم على ظهر السفينة

ويسمى أيضاً سعر "فوب" (F.O.B) وهو القيمة السوقية للبضاعة المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" ناقص تكاليف الشحن والتأمين، بين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد) والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر "سيف" (C.I.F. Price)، أو السعر مع تكاليف الشحن والتأمين

سعر "سيف" (C.I.F) هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية للبلد المستورد، متضمناً تكاليف الشحن والتأمين المترتبة حتى تلك النقطة، أو سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد أو غيرها من الضرائب على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل ضمن البلد.

الإفناق "شبه المالي الحكومي"

هو الإفناق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإفناق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها في حالة دولة قطر ودائع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين. الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائد صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائد الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، و العملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادةً بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات زائد صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية والحوالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسلة من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدتها العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معدلًا وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

